وازر التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة : أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

- حمداني هاجر
- عثماني عوالي

إشارف الأستاذ:

بورداش شهرازد

السنة الجامعية: 2022/ 2023

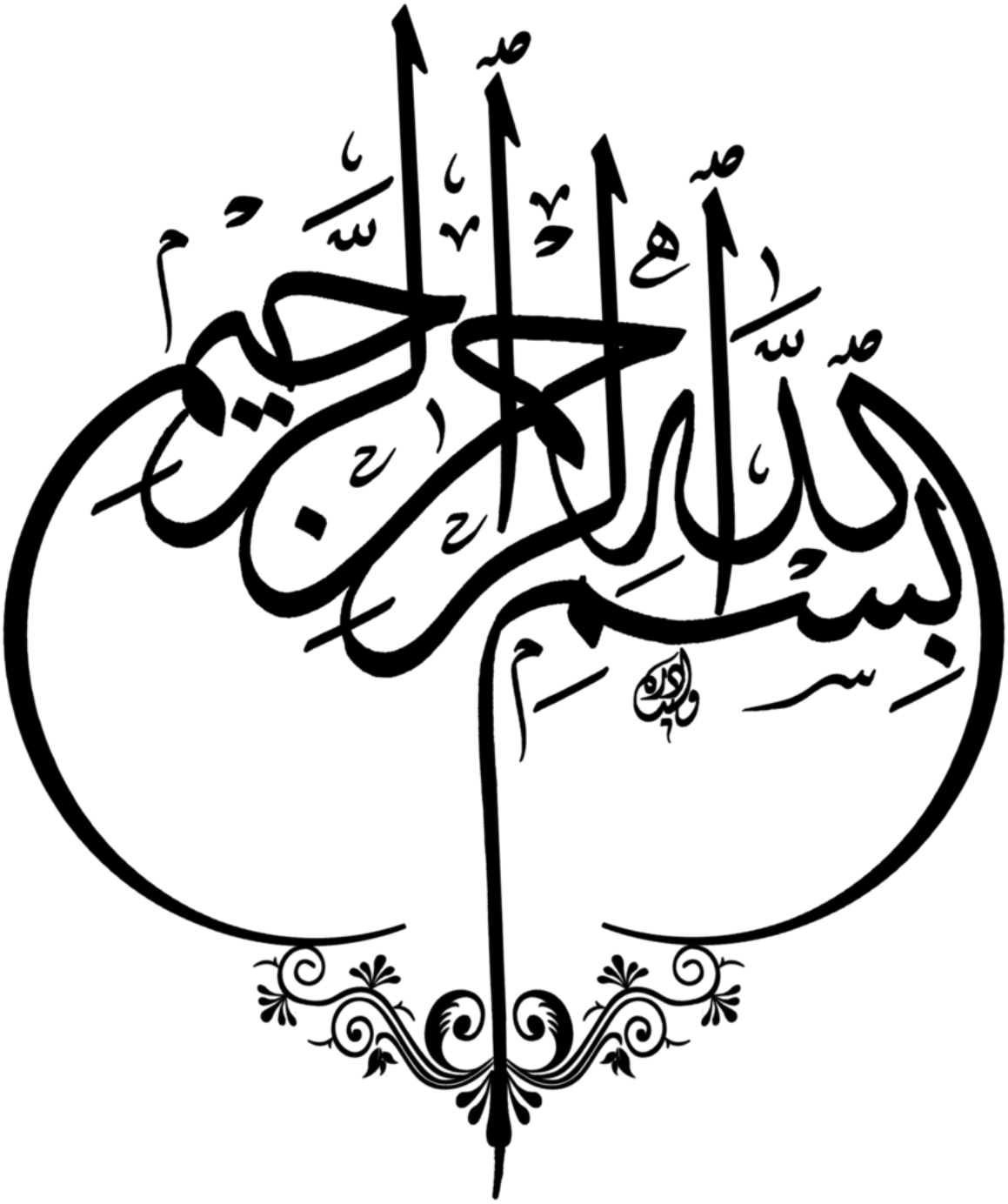
بسم الله الرحمن الرحيم

République Algérienne Démocratique et Populaire Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Centre Universitaire Nour Bachir –El-Bayadh- Institut des Sciences Economiques et commerciales et Sciences du Gestions		الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المركز الجامعي نور البشير –البيض- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البيض في: 23/06/05

القسم: العلوم الاقتصادية

إذن بإيداع مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله: الأستاذ بوزيان بشير زاد

المشرف على مذكرة الماستر المقدمة من طرف الطلبة:

1: حمداني ماجد

2: عثماني علي

تحت عنوان: أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر 1990 - 2021

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

أوافق أن المذكرة قد استوفت كل شروط المناقشة أو التقييم.

إمضاء الأستاذ المشرف:

بوزيان

شكروعرفان

بعد الانتهاء من إعداد هذهالمذكرة

لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل

لأستاذتنا الفاضلة" **بورداششهرازد**"

على ما قدمته لنا من توجيهات قيمة،

فقد كانت لنا عونا في إعداد هذا البحث

فلها منى أسمى عباراتالشكروجزيل الامتنان

نسأل الله بالصحةوالعافية.

الاهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم واكرما بالتقوى واجملنا بالعافية .

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من أوصى بهما الله تعالى ورسوله الى من افتخر واقتدي بأدبه الى الذي شق طريق نجاحي الى أغلى انسانة الى مثال الحب والوفاء وهبة الرب ومنارة البيت الى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، الى امي الحبيبة اطال الله في عمرها وحفظها.

الى من تعب وضحى من أجلي من اجل وصولي الى هذه المرحلة الى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي الى ابي الغلي حفظه الله.

الى من كانوا رفقاء دربي الى اخوتي: يوسف، عبد العالي، وفهد. الى اختي حبيبتي: غف ارن.

الى من شاركتني حلاوة ومرارة هذا العمل الغالية: هاجر.

الى صديقاتي وزملائي في الدارسة.

الى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية.

الى كل من يعرفني من قريب او بعيد.

الاهـــــــــــداء

الحمد والشكر أولا وأخي ار لله الذي وفقنا وأعاننا.

- ✓ إلى من أرضعتانا الحب واحنان... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء... إلى الصدر ال ح نون الصادق...الذي سايرنا فرحتنا وتعبنا... أمي وأبي..
- ✓ إلى من نحمل اسميهما بكل فخر... إلى من تجرعا الكأس فارغا ليسقيانا قطرات الحب...إلى من حصدا الأشواك عن دربنا ليمهدا لنا طريق العلم...

إلى القلبين
الكبيرين
.. والدي نا العزيزين..

- ✓ إلى رياحين حيا ت نا...إخوا ن نا وأخوا ت نا كل باسمه ..
- ✓ إلى كل أصدقا ئ نا بالجامعة ...
- ✓ إلى كل من علم نا حرفا حتى بلغ نا هذا المقام ..
- ✓ إلى كل من ساعد نا على إ نجاز هذا العمل ... من قريب أو بعيد ..

✓ إلى أستاذتنا الفاضلة بورداش شهرازد التي ساعدتنا في إ نجاز هذا العمل، ف نشك ره على جميل صب ره ووافر جهد مع نا ... نسأل الله أن يجعله فخ ار لأهل العلم والمعرفة..

والحمد لله عز وجل على توفيقه ل نا لإتمام هذا العمل المتواضع وهو القائل جل جلاه في محك م تنزيله:" **فاذكروني أذكركم واشكروني ولا تكفرو ن".**

حمداني هاجر

محتوي الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي

تمهيد 08

المبحث الأول: الإطار النظري للانفاق الحكومي..... 09

المطلب الأول: تعريف الانفاق الحكومي وعناصره 09

المطلب الثاني: قواعد الانفاق الحكومي 10

المطلب الثالث: تقسيمات الانفاق الحكومي واثاره الاقتصادية 11

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي 16

المطلب الأول: ظاهرة زيادة الانفاق الحكومي وأسبابه.....16

المطلب الثاني: محددات النفاق الحكومي 20

المطلب الثالث: دور سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار 23

المبحث الثالث: الانفاق الحكومي في الجزائر.....24

المطلب الأول: تقسيمات الانفاق الحكومي في الجزائر .....24 المطلب الثاني: السياسة الانفاقية في الجزائر.....27 المطلب الثالث:

البرامج التنموية لسياسة الانفاق العام.....32 خاتمة

الفصل.....43 **الفصل الثاني:**

الاطار النظري و التفسيري الاقتصادي لظاهرة التضخم

تمهيد.....45 المبحث الأول: الإطار

النظري لظاهرة التضخم.....46

المطلب الأول: تعريف التضخم وانواعه.....46 المطلب

الثاني: أسباب التضخم.....48 المطلب الثالث:

محددات التضخم .....49 المبحث الثاني: التفسير

الاقتصادي للتضخم والعوامل المسببة له 51

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم.....51 المطلب

الثاني: العوامل المسببة للتضخم .....53 المطلب الثالث: الاثار

المترتبة على التضخم.....56

المبحث الثالث: التضخم في الجزائر.....60 المطلب

الأول: أسباب التضخم في الجزائر.....61

المطلب الثاني: اثار التضخم في الجزائر 62

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمحاربة التضخم.....67

خاتمة الفصل.....73 **الفصل الثالث:**

دارسة قياسية أثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر من

1990الى 2021

تمهيد ....

✓المبحث الأول: تحديد نموذج الدارسة.....75 المطلب

الأول: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).....75 المطلب

الثاني: تحديد النموذج المستخدم.....76 المطلب الثالث: اختبار جذر الوحدة على السلستين.....78

✓المبحث الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة)ARDL(.....79 المطلب الأول: تحديد فت ارت الإبطاء المثلى الداخلة في تقدير النموذج.....79

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج)اختبارات تحليل البواقي(.....80

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود) Bounds test(.....83

المطلب الرابع: تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل.....84

المطلب الخامس: تقدير معلمات العلاقة في الأجل القصير.....85

الخاتمة 88

قائمة المصادروالمراجع.....94

مقدمة عامة:

مقدمة:

شهد العالم الكثير من التطورات في العديد من القطاعات، حيث مر الاقتصاد العالمي بأحداث مختلفة وتغي ارت جذرية مما سبب الكثير من المشاكل والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية نذكر من أهمها: ظاهرة التضخم التي اثارت جدلا كبي ار بين المفكرين الاقتصاديين منذ القدم، اذ تعددت مفاهيمها وتضاربت النظريات المفسرة لها، ما أدى الى التباين في تحديد أسبابها، اثارها وكذا طرق معالجتها.

ولعل من اهم الأدوات التي تعتمد عليها معظم الدول خاصة الجزائر للتقليل من هذه الظاهرة او معالجتها هي سياسة الانفاق العام.

التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتنفيذ ب ارمجها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها من اجل تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي خاصة جانب الاستقرار السعري، من خلال محاولة المحافظة على مستويات مقبولة للأسعار.

الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 -2021)؟

الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هو واقع الانفاق الحكومي في الجزائر؟
- ما هو واقع تطور التضخم في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بينهما؟
- **فرضيات الدارسة:**

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة في مجال الانفاق الحكومي الجاري أدت الى زيادة معدلات التضخم في الجزائر.
- تختلف السياسات والأساليب لمعالجة ظاهرة التضخم وهي متمثلة في السياستين (المالية والنقدية.)
- توجد علاقة طردية بين الانفاق العام والتضخم.

أهمية الدارسة:

تظهر أهمية البحث من خلال ابعاده وتأثي ارته الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يجب التوفيق بين الانفاق العام وظاهرة توسعه من جهة واستق ارر معدلات التضخم من جهة أخرى .

اهداف الدارسة:

نسعى من خلال الد ارسة التالية الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الانفاق العام
- التعرف على النظريات المفسرة للتضخم.
- محاولة تحديد العلاقة بين الانفاق والتضخم .

حدود الدارسة:

تتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الج ازئري .

الحدود الزمانية: تشمل الد ارسة في الفترة) 1990-2021(.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ارجاع اختيار موضوع الدارسة إلى الاسباب التالية:

- ارتباط الموضوع بتخصص الاقتصاد الكمي طور ماستر.
- ميلنا الى المواضيع التي لها علاقة بالإنفاق العام والتضخم.
- محاولة تشخيص مدى أثر الانفاق العام على التضخم في الج ازئر خلال الفترة المحددة.
- اتساع الموضوع مما يدفعنا الى التعمق فيه أكثر وزيادة المعرفة .

مناهج الدارسة:

اعتمدنا في د ارستنا على المنهج المزدوج الذي يخدم موضوع البحث:

- **المنهج الوصفي**: وذلك من خلال اب ارز الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق العام والتضخم.

- **المنهج الاستقرائي التحليلي**: الموظف لأدوات الاقتصاد الكمي **الدارسات السابقة:**

- **دارسة علي السنوسي وامحمد بن البار،** أثر الانفاق العام على التضخم النقدي في الج ازئر خلال الفترة) 1980 -2012(، مجلة الحقيقة، العدد 37، جامعة اد ارر، الج ازئر،2016.

حيث تمحورت إشكالية هذه الد ارسة حول ما مدى تأثير الانفاق العام على التضخم النقدي في الج ازئر خلال الفترة) 1980-2012(، ولقد هدفت هذه الد ارسة الى تحليل وقياس أثر الانفاق العام على التضخم النقدي والوقوف على طبيعة هذا التأثير، ومن اهم النتائج المتوصل اليها:

- وج ود تأثير واضح للإنفاق العام على التضخم في الج ازئر.
- بالنسبة لاختبار استق اررية السلاسل الزمنية المستخدمة في الد ارسة، يلاحظ انها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول.
- دلت اختبا ارت تصحيح الخطأ على ان معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي حيث ان الانح ارف الفعلي للتضخم عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 42%.

- ✓ **بو الكور نور الدين** ،تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الج ازئر على المدى) 1970-2015(، مجلة الد ارسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، الج ازئر، العدد 2، 2016، حيث قام الباحث بتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم معب ار عنه بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الج ازئر خلال الفترة 1970-2015، وتوصل الباحث الى ان الانفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الج ازئر خلال فترة الد ارسة علاقة تكاملية مشتركة، وان هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الاجل من الانفاق الحكومي الى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

- ✓ **وليد عبد الحميد عايب،** الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي د ارسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان ،2010، حيث قام فيها الباحث بتوضيح دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستق ارر الاقتصادي الكلي بمؤش ارته الأربعة والمتمثلة في: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتوازن الخارجي، وقد توصلت الد ارسة الى ان الانفاق العام يساهم في فائض الطلب المحلي بنسبة وسطية قدرها 35%، ومن ثم فهو يساهم في رفع معدلات التضخم في ظل عدم مرونة الجهار الإنتاجي، كما توصلت الد ارسة الى ان سياسة النفاق الحكومي لها اثر محدود على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير .

- ✓ **مقارني حميد** ،أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الج ازئر في الفترة)1988 -2012(، أطروحة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الج ازئر، 2015، والتي حاول فيها الباحث تقييم فعالية ونجاح السياسة المالية التوسعية والتي انتهجتها الج ازئر، وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة والتضخم اللذان يعتب ارن مؤش ارن اساسيان في اقتصاد أي دولة،

وتوصل فيها الباحث الى زيادة النفقات العامة الحقيقية في سنة معينة يؤدي الى انخفاض معدل البطالة وزيادة طفيفة جدا في معدل التضخم في السنة الموالية.

هيكل الدارسة:

تم تقسيم الدارسة الى ثلاثة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول: سيتم التطرق فيه الى الجانب النظري ولمفاهيمي للإنفاق العام، ويقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العامة اما المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام ثم المبحث الثالث بعنوان الانفاق الحكومي في الج ازئر.

الفصل الثاني: سيتم التطرق فيه الى الجانب النظري والتفسيري للتضخم، وسيقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم اما المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم والعوامل المسببة له ثم المبحث الثالث: التضخم في الج ازئر.

الفصل الثالث: سيتم التطرق فيه الى الد ارسة القياسية لأثر الانفاق العام على التضخم، وسيقسم الى مبحثين، المبحث الأول: تحديد نموذج الد ارسة اما المبحث الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**ARDL.**

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام

تمهيد:

تعتبر سياسة الإنفاق العام احد وسائل السياسة المالية الحديثة لتحقيق معدلات نمو للاقتصاد الوطني، وقد ازدادت أهمية د ارستها مع تعاظم دور الدولة وتوسيع نشاطها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة الى كونها احدى المتغي ارت الاقتصادية المهمة والاداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي اليها، اذ انها تعكس كافة الجوانب والأنشطة العامة وكيفية تمويلها، لذلك نلاحظ ان تطور الانفاق مقرونا بتطور الدولة لهذا سنتناول في هذا الفصل: د ارسة النفقات العامة من حيث الإطار النظري للنفقات العامة وأهم تقسيماتها وآثرها الاقتصادية في المبحث الأول أما المبحث الثاني فنخصصه للإطار المفاهيمي للنفقات العامة، إضافة الى توضيح الأسباب المؤدية الى ت ازيدها ومحدداتها ودورها في تحقيق استق ارر المستوى العام للأسعار، لنخصص المبحث الثالث للإنفاق الحكومي في الج ازئر.

المبـ حـ ث الأول: الإطـ ار النظري لأنـفـ اق الـعـ ام

باعتبار أن الدولة تعتمد في تدخلها على أداة مهمة وهي النفقات العامة، فقد تباينت أ ارء واجتهادات علماء المالية العامة حول تقديم تعريف موحد للنفقات العامة ،والغرض من الإنفاق العام وحجمه الأنسب، وصوره وتقسيماته، وذلك للتعرف على الدور الذي ترغب الدولة القيام به لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: تع ـريـف الـنفـقـات العـامـة وعـن ـاص ـرها

أولا: تعريف الإنفاق العام

يعرف بأنه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية)الحكومة والجماعات المحلية(، او أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعرفها بانه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عام ة[1]

يعرف أيضا بأنه مبلغ م ن المال يخرج من خ ازنة الدولة، بواسطة إدا ارتها وهيئاتها ووازارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [2].

ويعرف الانفاق العامة بصورة رئيسية بأنه: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإ نفاقها شخص عام لتلبية حاجة العامة" [3].

---

[1] محمد عباس محرز ي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص65.
[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص27.
[3] فليح حسين خلف ،**المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص89

من خلال ما سبق يمكن تعرف الانفاق العام على انه: عبارة عن مبلغ مالي يقتطع من الإي ارادات الجبائية والبترولية تنفقه الدولة على المصلحة العامة.

ثانيا: عناصر الانفاق العام

من التعاريف السابقة للنفقة العامة وان اختلفت عبا ارتها إلا أنها تشترك في ثلاثة أركان أساسية:

- **الصفة النقدية للنفقة العامة)استعمال مبلغ نقدي:(** لكي نكون بصدد نفقة عامة، فإنه لابد مناستعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات، سلع وخدمات، لازمة لتسيير الم ارفق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية، التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، إجماعيه أو غير ها، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الانفاق. ولا تعتبر نفقات عامة الم ازيا العينية كالسكن المجاني، والنقدية كالإعفاء من الض ارئب، والشرفية كمنح الألقاب والاوسمة التي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة او لغيرهم من الاف ار د[4] - **صدور النفقة من هيئة عامة)يقوم بإنفاقه شخص عام:(** الهيئات العامة التي تصدر عنها النفقة العامة، هي الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة)الداخلة في الاقتصاد العام(ذات الشخصية المعنوية، كمالا تعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة، الطبيعية والاعتبارية، ولو كانت تهدف الى تحقيق النفع العام. وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الانفاق الى معيارين أحدهما قانوني والأخر وظيفي[2].

-**استهداف النفقة العامة)تحقيق الانفاق للمنفعة القصوى للمجتمع(:** بلا شك ان النفقة عندما تكون عامة اي صادرة عن الدولة او احدى وحداتها، فإنها تكون من اجل تحقيق اهداف المجتمع التي تحمل صفة الأهمية لمواطني الدولة، وهي تتضمن اما نفقات لتسيير اعمال الدولة، اما لتحقيق اشباع حاجات عامة، واما لتحقيق اهداف المجتمع، سواء كانت اهداف اقتصادية او اجتماعية او سياسي ة[3].

المطلب الث اني: ق واعد النف قات العام ة

1-قاعدة المنفعة: يعتبر اشت ارط تحقق المنفعة القصوى في النفقة العامة شرطا منطقيا، اذ لا يمكن تبرير هذه النفقة الا بمقدار المنافع التي تترتب عليها بالنسبة للمجتمع، وبالتالي فانه إذا لم توجد منافع عامة تعود على المجتمع من اج ارء النفقة في مجال معين فان تدخل الدولة بالإنفاق لا يجد مبرار له، كما يقصد

[4] عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2007، ص 63 – ص64.

2محمود حسين الوادي، زكريا احمد ع ازم، مبادئ المالية العامة، ا لطبعة الأولى، دار السيرة لنشر ، الأردن،2007، ص119.

3 احمد عبد السميع علام ،المالية العامة، الطبعة الأولى، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ص 43- ص44.

بقاعة المنفعة ان يكون الهدف من النفقات العامة دائما هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة. وتعتبر هذه القاعدةقديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين اغلب منظري المالية العام ة[1].

2-قاعدة الاقتصاد في النفقة: ترتبط هذه القاعدة بموضوع النفقة ،حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة او تحمل أية منفعة ، إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للم بالغ المالية الموضوعية تحت تصرفها في إطار المي ازنية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينهما اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي، بمعنى آخر تهدف هذه القاعدة الى استخدام اقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدما ت[2].

3- قاعدة الاقتصاد في النفقة: يقصد بالنفقة تصرف هيئة عامة بأموال عامة بإذن السلطة المختصة إما البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة المحلية المخولة بالصرف إذا دخلت ضمن اختصاصها الزماني أو المكاني لأن إشباع الحاجات العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون. وتختلف النفقة العامة عن الخاص في هذه القاعدة ووفقا لإج ارءات معينة[3].

الم طل ب الث ال ث: ت قسيم ات النف قة الع ام ة وآث ارها

الاقتصادية أولا: تقسيمات النفقة العام ة

إن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الاقتصاد أدى إلى زيادة نفقاتها وتنوعها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث أصبحت د ارسة تقسيمات النفقات العامة تثير اهتمام الكثير من كتاب المالية العامة، والملاحظ تنوع هذه التقسيمات من دولة إلى أخرى تبعا لظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

1عادل احمد حشيش ،نفس المصدر، ص 78.

2محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

3 فتحي أحمد ذياب عواد ،اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص71.

1-التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: إن أهمية إعداد المي ازنيات العامة السنوية يلزم الدولة ايجادتصنيف يحوي جميع وظائف الدولة التي تقوم بها، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد الى عدد من المعايير أهمها:

معيار حقيقية النفقة العامة: تقسم النفقات العامة الى مجموعتي ن[1]

- ✓ **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ويوجد شريحة أخرى من تلك النفقات تحقق بها تسيير أمور الدولة كمرتبات وأجور موظفي الدولة وكذا النفقات اللازمة للمهام التقليدية.

- ✓ **النفقات التحويلية**: هي تلك النفقات التي لا تؤدي الى زيادة الناتج القومي الإجمالي، بل تؤدي الى إعادة توزيع الدخل من قطاع الى آخر، اذ تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القوة الش ارئية لبعض الفئات، او لبعض القطاعات.

معيار استمارررية)استدامة(النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة الى [5]:

- ✓ **النفقات العامة الجارية:** يمثل إنفاق القطاع الحكومي على السلع والخدمات المختلفة بقصد اشباع حاجاته الجارية، أي تلك النفقات اللازمة لتسيير الم ارفق العامة، او تلك النفقات الضرورية لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بمهامها وخدماتها بصورة معتادة، دورية ومنتظمة، متكررة في الموازنة العامة للدولة كل سنة.
- ✓ **النفقات العامة الاستثمارية)الأرسمالية:(** أي النفقات التي يكون الهدف منها زيادة التكوين ال أرسمالي للدولة، توسيع الطاقة الإنتاجية للثروة القومية والمتمثلة في تنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة للمواطنين، الحصول على الأصول المختلف ة وزيادة عمرها وقدرتها وطاقتها وخاصة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتتميز بكونها غير متكررة بصورة منتظمة ولا يتم دفعها من سنة لأخر ى **معيار طبيعة النفقات العامة:** وتنقسم الي نوعين [3]:

1عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص67-ص 68.

- ✓ **النفقات العادية:** هي التي تتجدد كل فترة زمنية معينة، فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذاتكررت كل سنة، كمرتبات العاملين واثمان الأدوات والمهمات اللازمة لسير الم ارفق والمشروعات العامة في الدولة. ولا يعني هذا ان كمية او حجم هذه النفقات يجب الا يتغير من مي ازنية الى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي ان تتكرر بنوعها في كل مي ازنية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لأخر حتى تعتبر نفقات عادية.
- ✓ **النفقات غير عادية:** فهي تلك التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في المي ازنية بل تدعو الحاجة اليها في فت ارت متباعدة تزيد عن السنة وقد تتكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ، ونفقات اصلاح اثار الكوارث الطبيعية او نفقات الحرب.

2- التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة: يعتمد هذا التقسيم على أساس الوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، اين تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، ويساعد هذا التقسيم من اج ارء المقارنة بين وظائف الدولة ونظ ارئها من الدولة الأخر ى[6].

- ✓ **النفقات الإدارية للدولة:** وتجمع النفقات التي تخص إدارة الم ارفق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها وتضم نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، الأجور، وما في حكمها للعاملين بالدولة ويدخل ضمن النفقا ت الإدارية نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعي ة

[5] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادية في الج ازئر، أطروحة دكتو ار ه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2018، ص 79.

3عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص60.

[6] عدة أسماء ،أثر **الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجازئر**، رسال ة ماجيستير، جامعة وهـ ارن، 2016، ص ص 35 – 36.

- ✓ **النفقات الاجتماعية للدول ة:** وتجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغ ارض الاجتماعية للدولة، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، من تأمين إمكانيات التعليم والصحة وإعانة الفئات المحرومة في المجتمع والمحدودة الدخل وإعانة البطالين بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل، السكن وتمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية، كونها تساهم في تقدم ورقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة والنامية على سواء.
- ✓ **النفقات الاقتصادية للدولة:** وتمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثما ارت في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسي كالطاقة والنقل والإنفاق على البنية التحتية.

ثانيا: الآثار الاقتصادية لنفقة العام ة

تتعدد الاثار الاقتصادية للنفقات العامة فقد تكون آثار اقتصادية مباشرة، وقد تكون آثار غير مباشرة، وعلى الرغم من ان لكل منهما معايير مختلفة تؤثر فيها الا انه في النهاية كل منهما يؤدي الى نفس الغرض وهو تحقيق اهداف المجتمع.

✓ **الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:**

تتحقق الآثار المباشرة من خلال أثر الانفاق على كل من الناتج الوطني الإجمالي، والدخل الوطني ،والانفاق الوطني:

أ: آثار النفقات العامة على الناتج الوطني:

تؤثر النفقات العامة في الناتج الوطني عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الفعلي، وذلك لأن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب، وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي [7].

1-النفقات الإنتاجية او الاستثمارية: هذه النفقات سواء تولتها الدولة مباشرة عن طريق قيامها بالإنتاج "الدولة المنتجة " او عملت على مد بعض المشروعات الخاصة او العامة بها في صورة اعانات اقتصادية لتحقيق غرض اقتصادي معين، فإنها تساعد عموما على انتاج السلع المادية والخدمات العامة اللازمة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأف ارد، وبالتالي فان هذا الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي الى زيادة حجم الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

2-النفقات الاجتماعية: والتي تؤثر إيجابيا على الناتج القومي، كالإنفاق على التعليم والصحة والسكان، تلك النفقات التي تساهم في زيادة الناتج القومي بطريقة غير مباشرة، لان تدعيم الطبقات محدودة الدخل ،يمكنها من الانفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الإنتاجية [2].

3-النفقات العسكرية: فقد تحدث هذه النفقات اث ار انكماشيا في حجم الإنتاج القومي، وذلك في الحالات التي يترتب عليها تحويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة الى العمليات المتعلقة بالأغ ارض العسكرية، وفوق ذلك فان النفقات الحربية والاستهلاك الحربي

[7] محمد سلمان سلامة ،**الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان ،2010، ص 86.
2 احمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 76.

يؤديان الى منافسة الإنتاج والاستهلاك الفرديين منافسة غير متكافئة وهو الامر الذي يؤدي الى ارتفاعاثمان عناصر الإنتاج وبالتالي الوصول الى تخفيض الاستهلاك الكلي للجماعة [1].

ب: آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

يظهر أثر الإنفاق العام على الاستهلاك من خلال ما يحدثه هذا الإنفاق من زيادة في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية، ويمكن النظر إلى ذلك من خلال ثلاثة زوايا:

1 - نفقات الاستهلاك الحكومي)العام) : أثرها على زيادة الاستهلاك يبدو من خلال ما تقوم الدولة به في سبيل اشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة ش ارء سلع او مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة او تلزم للموظفين العمومين او لأعمال الم ارفق والمشروعات العامة .

2-نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافارد: تبدأ هذه الاثار في الظهور عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات واجور ومعاشات لموظفيها وعمالها)الحاليين والسابقين(. لذلك فهي تعتبر من النفقات العامة المنتجة، حيث تؤدي مباشرة الى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الاف ارد هنا تؤدي الى زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف، كما تظهر اثر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة في صورة اعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض اثمان المنتجات اذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب، وبالتالي زيادة الاستهلاك[8].

ج: آثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق اصدار الق ارارت الإدارية المباشرة التي تحدد الاثمان لعوامل الإنتاج او اثمان منتجات إعادة التوزيع للدخل الوطني، والى جانب هذه الوسيلة الإدارية فان الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإي اردات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة عن طريق ما يترتب على انفاقها من آثار [3].

1 عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 115

الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة:

تتحقق الآثار الغير مباشرة من خلال أثر الإنفاق على حجم الاستثمار)المضاعف(او زيادة حجم الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الاستثمار)المعجل:(

أ-أثر النفقات العامة من خلال المضاعف: يشير المضاعف، في التحليل الاقتصادي، الى المعامل العددي الذي يؤدي الى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الانفاق وأثر زيادة الانفاق الوطني على الاستهلاك ولتوضيح فكرة المضاعف، فانه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد واسعار للمواد الأولية او ريع لصالح الاف ارد .[1]

[8] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص117

3علي زغدود ،**المالية العام ة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنو ن، الج ازئر ،2005، ص 60.

ب-أثر النفقات العامة من خلال المعجل: يقصد به أثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية حيث ان زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الانفاق العام سيترتب عليه تغيير أكبر في الانفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المشاريع التي ازد الطلب على منتجاتها وهو ما يعرف بأثر المتسارع او المعجل .[2]

المب حث ال ث اني: الإط ار الم فاهي م ي للإنفاق الع ام

من خلال هذا المبحث سيتم عرض اهم القوانين والفرضيات التي أدت الى ظاهرة ت ازيد النفقات العامة وكذا اهم أسباب ت ازيدها في المطلب الأول واما المطلب الثاني فتطرقنا الى محددات النفقات العامة، وبعد ذلك قمنا بد ارسة دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستق ارر في مستوى العام للأسعار كمطلب ثالث .

المطلب الأول: ظاهرة زيادة النفقات الع امة

وأسبابها أولا: ظاهرة زيادة النفقات العام ة

من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة، ظاهرة اتجاه النفقات العامة الى الزيادة والتنوع عاما بعد عام مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد

1 محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 130

2 مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 87

خلص الاقتصاديون اعتمادا على استق ارر الإحصاءات في مختلف الدولة، الى ان جعلوا هذه الظاهرة"قانونا عاما "من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي .

1-قانون واجنر: يعد الاقتصادي الأماني" Wagner Adolf" من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسري ظاهرة ازدياد النفقات العامة وذلك في عام 1893. حيث أطلق على تفسريه بقانون فانجر Wagner s Lawوالذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني ،وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمنيا من أن النمو الاقتصا دي يؤدي إلى تغي ارت هيكلية في مختلف المتغي ارت الاقتصادية والاجتماعية، والى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى ت ازيد النفقات العامة في الاقتصا د[9]. وقد قام واجنر بالتفرقة في هذا الإطار بين وظائف ثلاثة للدولة[2]:

الوظيفة الأولى: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والامن. وقد نسب ت ازيد النفقات العامة في ذلك الى اتجاه الدولة الى التحكم بمركزية الإدارة من ناحية، والى التوسع في التصنيع وقمع الاضط اربات الداخلية نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى .

الوظيفة الثانية: المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية، فمع ت ازيد التقدم التقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات ،بدلا من الشركات المساهمة، تت ازيد النفقات العامة نتيجة ت ازيد الوظيفة الإنتاجية للدولة وتعددها .

9 س ارج وهيبة، د ارسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الج ازئر، مجلة الأكاديمية للد ارسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 91.

2 محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص104.

الوظيفة الثالثة: والمرتبطة بالناحية الاجتماعية وقد ارجع واجنر ت ازيد النفقات العامة في القضاء على الاحتكا ارت الصغيرة التي تؤدي الى عدم الاستق ارر الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الش ارئح الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

2- قانون ماس جريف: حيث يرى ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق القطاع العام ما هو الا مساعدة للقطاع الخاص والزيادة في استثما ارته، حيث يرى أنه على الدولة أن تزيد من النفقات العمومية على التعليم والصحة حتى ترفع من كفاءات وقد ارت الانسان، لأن ذلك يعد من قبيل الاستثمار في أرس المال البشري، فدور الدولة يكمن في إقامة ما عجز السوق عن القيام به. ومنه يتضح أن الزيادة في حجم النفقات يرجع إلى قيام الدولة بإنشاء البنية القاعدية للتنمية، رفع مستوى المعيشة والرفاهية

للأف ارد، تنظيم آلية السوق والمحافظة عليها، وأحيانا بسبب الحروب والكوارث، لكن هذه الزيادة ليستدائما حقيقية، وغالبا ما تكون ظاهري ة[1].

3-قانون جيز لتازيد النفقات العامة: يرجع جيز ت ازيد النفقات العامة إلى أمرين: تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، وتوسعها في القيام بوظائفها القدمية وعنايتها بها عناية أكبر، وبالتالي يرجع هذه الزيادة لنوعي ن[2]:

***أسباب الزيادة الظاهرية:** وأهمها ضعف القوة الش ارئية للنقود، إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة، التغي ارت الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة وحلول المؤسسات العمومية محل المؤسسات الخاصة .

***أسباب الزيادة الحقيقية:** فحسبه تتمثل في خمسة أمور وهي أسباب عامة وأهمها نمو روح التبصر الاجتماعي لدى الحاكمين وأسباب مالية كميل الحكومات إلى الإس ارف عند وفرة الإي اردات، وأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

4-قانون "باركنسون": يوضح قانون "باركنسون" أن اتجاه الإدا ارت الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى أن هناك إف ارط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدا ارت الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل، ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدا ار ت الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدا ارت التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من م اركز[3].

5- الفرضية الكينزية: اهتم كينز بجانب الطلب وأعطى اهمية فائقة للإنفاق الحكومي، باعتباره الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية من أجل الخروج من ازمة الكساد وتحقيق الهدف الرئيسي وهو زيادة الطلب الفعال، وقد وجد كينز علاقة بين زيادة الانفاق ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف

1مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 73-ص74
2 مكي عمارية ،نفس المصدر، ص 73.

3 س ارج وهيبة ،مرجع سبق ذكره، ص 92.

)Multiplier(، لذا فأنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الانفلاق الحكومي الى الناتج المحليالإجمالي، بمعنى أن زيادة الانفلاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصاد [1].

5- نظرية بيكوك ووايزمان: قدم بيكوك ووايزمان في د ارسة لهما بعنوان نمو الانفلاق الحكومي فيالمملكة المتحدةً سنة 1961 تفسي ار للتقلبات الحاصلة في الانفلاق الحكومي في المملكة المتحدة خلال الفترة) 1890- 1955(وخلصا الى ان النمو الاقتصادي ليس هو المحدد الوحيد لزيادة الانفاق الحكومي، وانما هناك عوامل أخرى كالأزمات التاريخية)الحروب – مشاكل الإنتاج – البطالة الهيكلية .....(لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفا ق[2].

ثانيا: أسباب تازيد النفقات العامة

ترجع حقيقة ت ازيد النفقات العامة الى أسباب عديدة من أهمها قيام الدولة بوظائف جديدة لم تكن تتحمل مسؤوليتها من قبل، فضلا عن زيادة اهتمام الدولة بوظائفها القديمة مما اقتضى زيادة الانفاق.

أ- الأسباب الظاهرية: تعتبر زيادة النفقات العامة في هذه الحالة زيادة ظاهرية لا حقيقية، أي ان الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة.

ب: الأسباب الفعلية: يقصد بالأسباب الفعلية تلك الاسباب التي تؤدي الى زيادة كمية الخدمات التي يستفيد منها الاف راد وتحسين نوعيتها، إضافة الى الأعباء العامة بنسبة معينة الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن ارجاع الأسباب الفعلية لزيادة النفقات العامة الى:

1 كريم سالم حسين الغالبي، ن ازر كاظم الخيكاني ،الانفاق الحكومي واختبر قانون فانجر، تحليل قياسي، مجلة جامعة نوروز، العد د3، الع ارق 2013، ص. 167

2 دحماني محمد ادريش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الج ازئر: بعض الأدلة التجريبية باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص05.

1-الأسباب الاقتصادية: يعتبر زيادة الدخل الوطني من اهم أسباب زيادة النفقات العامة، اذ ان زيادةالدخل الوطني تؤدي الى زيادة النفقات العامة عبر تقديم كمية أكبر من السلع والخدمات، وبالتالي اشباع الحاجات العامة. كما ان توسع الدور الاقتصادي للدولة، وتوسع وظائفها أدى الى زيادة النفقات العامة[1].

2- الأسباب الاجتماعية: أدى ميل السكان في العصر الحديث الى التركز في المدن والم اركز الصناعية الى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...، ويرجع هذا الى ان حاجات سكان المدن أكبر واعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم. كذلك أدى انتشار التعليم الى تعزيز فكرة الوعي كتامين الاف ارد ضد البطالة

والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها وهذا من أسباب عدم القدرة على الكسب. وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية. [2]

3- الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:

-أولا: سهولة الاقت ارض في العصر الحديث، مما أدى الى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج اليه لتغطية أي عجز في ا ارداتها مما يادي الى زيادة حجم النفقات العامة لان خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

- ثانيا: وجود فائض في الإي اردات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع الى تشجيع الحكومة على انفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية او غير ضرورية. وتتجلى خطورة ذلك في الفت ارت التي تحتم فيها السياسة الرشيدة على السلطات التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة. [3]

المطلب الثاني: مح ـددات النفـق ـات الع ـامة

يقصد بمحددات الإنفاق الحكومي العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، بمعنى أخر فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية يثور تساؤل

1حميد عزري، **أثر النفقات العامة على التضخم**، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة ، 2020، ص 44 – ص45.

2 عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 101

3 محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 111

حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتصدى لها الدولة وتساهم في إشباعها، وتتمثل هذهالمحددات فيما يلي:

1-العوامل المالية: تعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق الحكومي فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها يتقرر إلى أي مدى يمكن للدولة إق ارر التخصصات المالية للإنفاق الحكومي، وتتجس د العوامل المتحكمة في المقد رة المالية للدول كالتالي[1]:

ا-المقدرة التكليفية)الطاقة الضريبية:(تعتبر الإي اردات الضريبية أهم بنود الإي ارد العام وهي تمثل الشق الثاني للسياسة المالية، ولا يخفى أن الض ارئب في عصرنا ال ارهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق حيث تمول ثلاث أرباع الإنفاق الحكومي في الدول المتقدمة وتنطلق السياسة الضريبية من مفهوم المقدرة التكليفية ويعني بها قدرة الأف ارد على تحمل العبء الضريبي، فكلما ازدت الض ارئب كلما أمكن زيادة الإنفاق الحكومي إلا أن الض ارئب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل مت ازيد ومستمر لأن هناك حدود التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول الجهات الخاصة ومدخ ارتهم ومن ثم استثما ارت القطاع الخاص.

ويرجع سبب انخفاض العبء الضريبي إلى مجموعة من العوامل تحكم حجم الطاقة الضريبية :

- ✓ **حجم الدخل الوطني:** حيث أنه كلما ازد حجم الدخل الوطني كلما أمكن اقتطاع نسبة كبيرة منه وبالتالي تزداد الطاقة الضريبية.

- ✓ سياسة الإنفاق الحكومي فإذا كان موجه نحو الاستثما ارت الإنتاجية فإن الدخل الوطني سيزداد وبالتالي فإنه سيتحمل بسهولة العبء الضريبي، وهنا فإن سياسة الإنفاق الحك ومي تلعب دوار مزدوجا من حيث تأثيره على نمو الناتج من جهة وعلى ثقة المواطنين بسياسة الحكومة من جهة أخرى .

ب-المقدرة الإقارضية للدولة: يعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإي اردات المالية من الأف ارد أو الشركات من خلال الاقت ارض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة، وللوصول إلى أعلى قدرة اقت ارضيه ممكنة تستند الدولة في ذلك على ما يلي:

- ✓ **حجم الادخار الفردي:** إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة المقدرة الاقت ارضين للدولة ومن ثم توفير الإي اردات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

1 قصابي شعبان، د ارسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم ا لإنفاق الحكومي في الج ازئر، اطروحة دكتواره، جامعة محمد بوضياف، 2021، ص 153 - ص154.

- **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص لجلب المدخارت:** إذ أنه ومع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها فإن رغبة الحكومة في جلب مدخ ارت الأف ارد والمؤسسات نحو سندات الحكومة قد يصط دم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصولها المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة م ارعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخ ارت سواء فردية أو مؤسساتية، إضافة إلى تحصيل الدولة للإي رادات من الض ارئب والقروض، فإن المساعدات الدولية تلعب دوار كبي ار كإ ارادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص، وذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية وانخفاض دخول الأف ارد وأرباح المؤسسات، وعدم قدرتها على الاقت ارض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض .

2-العوامل الاقتصادية:

-مستوى النشاط الاقتصادي: يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى ا لاقتصاد العام، وبالتالي يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستق ارر الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي [10]، وعليه نجد أن العلاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الأنفاق الحكومي علاقة طردية، حيث أنه كلما ارتفع مستوى النشاط الاقتصادي أدى ذلك الى ارتفاع حجم النفقات الحكومية، والعكس صحي ح[2].

[10] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الج ازئر،2005، ص 118.

2جمال يرقي ،اساسيات في **المالية الحكومية واشكالية العجز في ميازنية البلدية**، رسالة ماجستير، جامعة الج ازئر،2002، ص19.

3سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل، **المالية الحكومية**، الطبعة الأولى، دار زه ارن للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص115.

-الهيكل الاقتصادي: يتكون الهيكل الاقتصادي للدولة من مجموعة من القطاعات التي تختلف من بلد لآخر، كما أنه قد يختلف من سنة لأخرى داخل الدولة نفسها، وكلما توسع الهيكل الاقتصادي كلما ازد حجم الدخل، ومن ثم أصبح بإمكان الدولة الحصول على المزيد من الإي اردات لتمويل النفقات الحكومي ة[3].

-أثر او طبيعة البنيان الاقتصادي: تشير طبيعة البنيان الاقتصادي الى درجة التقدم الاقتصادي التييتصف بها اقتصاد ما، فبالنسبة للدول التي تتميز ببنيان اقتصادي متقدم، أي الدول المتقدمة اقتصاديا يلاحظ ارتفاع المبلغ المخصص للإنفاق الحكومي بسبب ضخامة الناتج الوطني واتساع نطاق الخدمات الحكومية المقدمة لأف ارد المجتمع، في حين الدول التي تتصف ببنيان اقتصادي نامي اي الدول النامية او المتخلفة اقتصاديا فيلاحظ انخفاض الحجم المطلق لإنفاق نسبيا، وهذا يعود الى قلة الدخل وضيق نطاق الخدما ت[1].

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقارر في مستوى العام للأسعار

يمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها إحدى المؤث ارت المهمة في المستوى العام للأسعار إذ أن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية المتداول في السوق بمعدل أكبر من نمو الناتج القومي الحقيقي كلما ازدت الأسعار بالتالي حدث التضخم، وهذا ما توضحه المعادلة التالية لفيش ر[11]:

$$MV\ P = \frac{\quad}{\quad} \quad \leftarrow$$

$$PT = MV$$

$$T$$

P : المستوى العام للأسعار .

M : كمية النقود المطروحة للتداول.

V : سرعة تداول النقود.

T :حجم التبادل.

باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد في آن واحد الاستق ارر الاقتصادي والسياسي، لذا فالفريق الأخر من الاقتصاديين يعتبرون أن النفقات العامة

1عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زه ارن للطبع والتوزيع، عما ن، 2008، ص 114.

[11] سنوسًي علي، بن البار امحمد، أثر عرض النقود على التضخم فًي الج ازئر خلال الفترة) 1986-2014(، **مجلة كلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 16، جامعة المسًيلة، 2016، ص303.

سياسة ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة، والتي تعمل على التأثير على الأسعار بغية جملة منالأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طري ق[12]:

- دعم بعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الانفاق العام لزيادة الاستثمار واستبعاد تخفيض النفقات الغير منتجة؛

- تخفيض مستوى الانفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي، ويعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛

- زيادة معدلات الض ارئب، مما يؤدي إلى انخفاض دخول الاف ارد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، وعالج الزيادة في مستوى الأسعار ؛

- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الض ارئب في نفس الوقت، مما يحقق هدف السياسة المالية.

المبحث الث ـال ـث: الان ـف ـاق الح ـكومي في الج ـازئ ر

أدت النفقات العامة في الج ازئر دوار مهما في تنفيذ الب ارمج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث تميزت السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشت اركي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد التام على ب ارمج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية ، و ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، هذا الارتباط بين المداخيل البترولية وتطور النفقات العامة في الج ازئر لم يحل الى يومنا بالرغم من مجموعة الإصلاحات المعتمدة منذ السبعينا ت

المطلب الأول: تقسيمات الانفاق الحكومي في الجازئر

لقد صنف قانون المالية الج ازئري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات

حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثهوالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقا ت.[1] **الفرع الأول: نفقات التسيي ر**

هي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوازرية، كل واحدة على انف ارد وطبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وازرة لها اعتمادها المالي الخاص بها، ثم تأتي السلطات التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات وتعتبر أيضا نفقات التسيير عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتب .....إلخ .[2]وتضم أربعة أبواب هي:[13]

---

[12] درواسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ـحالة الجازئر**، اطروحة دكتواره، جامعة الج ازئر ،الج ازئر،2005، ص217.

[13] عمارة جمال ،**منهجية الميازنية العامة للدولة في الجازئر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ،2004، ص 53- ص54.

أولا: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة: تشمل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإي ارادات، وتتكون من خمسة أقسام:

القسم الأول: دين قابل للاستهلاك)اقت ارض الدولة(

القسم الثاني: دين داخلي، الديون العائمة)فوائد سندات الخزينة (

القسم الثالث: دين خارجي .

القسم ال اربع: ضمانات)من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية(

القسم الخامس: نفقات محسومة من الإي ارادات)تعويض على منتوجات مختلفة)

ثانيا- تخصيصات السلطات العمومية: وهي النفقات المخصصة لتسيير المؤسسات العمومية كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الإسلامي الأعلى.

1القانون رقم 87-17 المؤرخ في جويلية 1984المتعلق بقوانين المالية، المادة 23

2 ع اربي محمد ،**أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجازئر**، أطروحة دكتواره علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 111 – ص112.

ثالثا-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الضرورية لتسيير جميع المصالح عبر توفير هالوسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، ويضم:

القسم الأول: الموظفون -مرتبات العمل .

القسم الثاني: الموظفون -المعاشات والمنح .

القسم الثالث: الموظفون -التكاليف الاجتماعي ة

القسم ال اربع: الأدوات وتسيير المصالح .

القسم الخامس: أشغال الصيانة .

القسم السادس: إعانات التسيير .

القسم السابع: نفقات مختلفة .

اربعا-التدخلات العمومية: وهي النفقات التحويل التي تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها، وتضم هذه النفقات الأقسام التالية:

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية .

القسم الثاني: النشاط الدولي)مساهمات الدولة في مختلف الهيئات الدولية(

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي)منح د ارسية) القسم ال اربع:

النشاط الاقتصادي)التشجيعات والتدخلات(القسم الخامس: النشاط

الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية .

القسم السادس: النشاط الاجتماعي)المساعدة والتضامن(

القسم السابع: النشاط الاجتماعي)الاحتياط(.

الفرع الثاني: نفقات التجهي ز

هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الاجمالي ومنه زيادة ثروة البلاد، فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثما ارت الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارية منتجة، ويضاف الى تلك النفقات الاستثمارية اعانات التجهير المقدمة لبعض المؤسساتالعمومية، وتتضمن نفقات التجهير ثلاثة أبواب، استثما ارت منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات أرسمالية أخرى وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي[1]:

أ- الع ـناوين:

الباب الأول: الاستثما ارت المنفذة من طرف الدولة؛ الباب

الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ الباب

الثالث: النفقات الأخرى ب أرسمال.

ب-الـق ـطاعـات:

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات)عشرة قطاعات(وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوازار ت.

ج-الف ـصول والم ـواد:

تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة[14].

المطلب الثاني: السـياس ـة الانفاقية في الجازئر

تعتبر النفقات العامة اهم وسيلة في يد الدولة يتم تنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة من اجل تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذا الجزء سيتم تسليط الضوء على السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الج ازئر .

1 بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الج ازئر ،مجلة الد ارسات الاقتصادية المعاصرة ،العدد 03/ 2017، ص119

[14] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص79 - ص80.

1برحومة سارة ،**أثر السياسة الاتفاقية على التضخم في الجازئر**، أطروحة دكتوره، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص 146.
2 مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 203

1 برحومة سارة، أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الج ازئر ،أطروحة شهادة دكتوار ه،2019/ 2022، ص 147
2 مكي عمارية، مرجع سبق ذكره ، ص 207.

-سياسة إنفاقيه تقشفية خلال الفترة) 1989-1999(: في نهاية 1989 شهدت الج ازئر عدةاضط اربات سياسية وانفلات امني كبير ودخلت الج ازئر فيما يسمى بالعشرية السوداء، كما شهدت هذهالمرحلة عدة تحولات على المستوى الاقتصادي، حيث أدى انهيار أسعار النفط سنة 1986الى خلق خللفي وضعية مي ازن المدفوعات وتفاقم خطير للديون الخارجية وهو ما أدى بدوره الى تفاقم حالة الركود الاقتصادي، في ظل هذه الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني لجات الج ازئر الى المؤسسات المالية الدولية في نهاية 1989 لتبني سياسات تصحيحية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد ، وتجسدت هذه الإصلاحات بعقد اتفاقيات عرفت بب ارمج التثبيت و التعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة)1989-1999([15]:

ا-اتفاق الاستعدادي الانتمائي الأو ل)1989-1990(: بعد مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وافق الصندوق على منح الج ازئر 7.155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا في 30 ماي 1990 .كما أن ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية دفع السلطات الج ازئرية إلى طلب تسهيل تمويل تعويضي من الصندوق بمبلغ 351 مليون وحدة سحب خاصة. لقد كانت هذه المفاوضات مثالية وقد سمحت للج ازئر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية. لقد سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية المالية للج ازئر، فقد ارتفعت الصاد ارت بـ 19 %مقارنة بسنة 1988، وارتفع الإنتاج الداخلي الخام بنسبة 9.2%.

ب-اتفاق الاستعدادي الانتمائي الثاني) 1991-1992(: تحصلت الج ازئر بموجب هذا التسهيل على 300 مليون وحدة سحب خاصة، ما يعادل 400 مليون دولار مقسمة إلى أربع ش ارئح متساوية، غير أن ال اربعة تم تجميدها لعدم احت ارم الحكومة الج ازئرية آنذاك لبنود الاتفاقية، وتعهدت الج ازئر بموجب هذا الاتفاق بتنفيذ مجموعة من التدابير منها تحرير مزيد من الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، رفع معدلات الفائدة، واصلاح النظام المصرفي.

وقد عملت السلطات على تحقيق جزء من هذه الشروط رغم الاضط اربات السياسية، ومنها:

-اصدار مرسوم في فيفري 1991 ينظم التجارة الخارجية؛

-اصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 وأصلح استقلالية البنك المركزي اتجاه الخزينة العمومية ؛

- تخفيض أكثر في سعر صرف الدينار إلى نهاية مارس 1991 ؛

-تمديد نظام الأسعار الحرة ليشمل مزيد من السلع والخدمات.

ج-اتفاق الاستعداد الانتمائي الثالث)1994(**:** لجأت الج ازئر إلى الصندوق النقد الدولي للمرة الثالثة من أجل تصحيح الاختلالات في الاقتصاد، تحت تأثير انخفاض جديد لسعر البترول، وكذا زيادة كثافة الاضط

[15] برحومة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

اربات المدنية ونضوب التمويل الخارجية وزيادة المديونية الخارجية، أدت بها إلى التوقف عن الدفع التي حتمت تحضير رسالة نية من قبل الحكومة ومسير بنك الج ازئر وارسالها إلى صندوق النقد في 09أفريل 1994، وتحصلت الج ازئر بموجب هذا الاتفاق على 731 مليون وحدة سحب خاصة مع إعادة جزء من مديونيتها اتجاه ناديي باريس ولندن، مقابل ذلك التزمت الج ازئر بمجموعة من المعايير، ابرزها تعديل سعر صرف الدينار ليصبح 36 دينار للدولار الواحد، وتخفيض العجز الموازنين ، إضافة إلى تحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخا ر[16].

د- برنامج التعديل الهيكلي)1995-1998(: رغم لجوء الج ازئر إلى صندوق النقد الدولي ورضوخها لكافة الشروط، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها خلال المرحلة السابقة، ما دفع بها إلى إج ارء تعديلات عميقة على الاقتصاد الوطني ككل في إطار برنامج التصحيح الهيكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق محاولة الحفاظ على استق ارر الاقتصاد عن طريق إلغاء الدعم عن الأسعار بغية الوصول إلى التحرير الكامل لكل أسعار السلع والخدمات، تحرير أسعار الفائدة، منح الاستقلالية للبنوك التجارية، محاولة القضاء على عجز المي ازنية، تنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات، توسيع الإي اردات العامة من ج ارء توسيع الوعاء الضريبي، كما تهدف أيضا إلى إصلاح جل المؤسسات العمومية عن طريق فتح أرسمال اجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين سواء الأجانب أو المحليين، التخلي عن القيود الإدارية والمالية من أجل تحرير التجارة الخارجية وجعلها أكثر انفتاح، تنويع الصاد ارت خارج قطاع المحروقا ت[17].

3-سياسة إنفاقيه توسعية خلال الفترة) 2000-2014(: ظهرت في بداية هذه الفترة بوادر انف ارج امني وسياسي وتحسن كبير في الوضعية المالية للدولة ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بنسب غير مسبوقة ،وهذا ما جعل متخذي الق ارر في البلاد يفكرون في تطبيق النموذج الكنيزي بزيادة

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بتحفيز الانفاق الحكومي الاستثماري وبالتالي زيادة العرضالكلي ومنه الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فاتبعت الج ازئر سياسة إنفاقيه توسعية البحبوحة تجسدتفي شكل ب ارمج تنموية وهي كالتالي : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) 2001-2004(،البرنامجالتكميلي لدعم النمو الاقتصادي) 2005-2009(، البرنامج الخماسي) 2010-2014(. وسنتطرق لهذه الب ارمج التنموية في المطلب الثال ث

4- سياسة إنفاقيه تقشفية خلال الفترة) 2015-2018(: في نهاية سنة 2014 انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتقلصت الموارد المالية للدولة ، فلجأت هذه الأخيرة الى تطبيق سياسة التقشف في النفقات ، بحيث تقلصت من 062.8858مليار دج سنة 2015الى 214.6883مليار دج س نة 2017 ، وكنتيجة لاعتماد الج ازئر على مداخيل المحروقات بصفة أساسية ، أدت الصدمة الخارجية لانهيار أسعار النفط الى دخول الدولة في مرحلة التقشف) تطبيق سياسة إنفاقيه انكماشية (وسجل انخفاض محسوس في معدلات الانفاق العام ، وتدهور الوضع الاقتصادي كما سجل عجز مالي بقدر ب7.2621مليار دج سنة 2015 و2245 مليار دج سنة 2016 و1590 مليار دج سنة 2017،) انخفاض العجز سنة 2017 كانت

[16] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص 214 – ص215.
[17] مكي عمارية، ص 215 – ص216.
مرجع سبق ذكره،

نتيجة انتعاش أسعار النفط خلال هذه السنة (، ومن ثم تمويل هذا العجز من خلال آخر اقتطاع من صندوق ضبط الإي ارادات) بواقع 784 مليار دج (ليستنفذ كليا ،وأيضا من خلال تمويلات مصرفية من طرف بنك الج ازئر ، كل هذه الاختلالات الاقتصادية دفعت بالدولة الى إعادة النظر في سياستها الانفاقية والبحث عن است ارتيجيات وحلول والتركيز على دعم مصادر بديلة للخروج من الازمة الاقتصادية[18] .

المطلب الثالث: البارمج التنموية لسياسة الانفاق العام

الفرع الأول: برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي

أولا: تعريف مخطط الانعاش الاقتصادي)2004/2001(: لقد عمدت الج ازئر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي والذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2004. حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001بنسبه المتواضعة والمتذبذبة والتي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد

[18] برحومة سارة ، مرجع سبق ذكره، ص 151- ص156.

وخلق الديناميكية الانتاجية، وكذا انتشار البطالة وانخفاض القدرة الش ارئية للمواطن لذلك تم اتباع خطةدعم النمو عن طريق التوسع في الانفاق مستغلين ت ازيد سعر النفط الج ازئر ي[19].

ثانيا: مضمون سياسة دعم الإنعاش: كان جوهر هذه السياسة هو دعم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والاشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، بالإضافة الى دعم التنمية المحلية والبشرية، وهذا ما يبينه الجدول التال ي[20]:

الجدول رقم) I-1(: مخصصات برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي) 2001- 2004(

القـ طـاع ـات	المب لـغ المخ ـصص)مليار دج (	النـ ـسبة بالمئ ة
دعم الإصلاحا ت	47	8.95
الفلاحة والصيد البحر ي	65	12.38
التنمية المحلي ة	113	21.52
الاشغال الكبر ى	210	40
الموارد البشرية	90	17.14
الإج ـمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للج ازئر،2001، ص17

نلاحظ من خلال الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمته 210 مليار دج حيث خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، ويتمحور حول ثالث مجالات أساسية تتمثل في: التجهي ازت الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية والجبلية، الهضاب العليا، وكذا قطاع السكن والبناء الحضري. أما التنمية المحلية فقد خصص لها مبلغ مالي بقدر 113 مليار دج والمتمثلة في الشغل وحماية اجتماعية لتمويل مشاريع استثمارية في

المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذلك تأهيل المناطق النائية والمعزولة، كما تمتخصيص مبلغ نسبته 95.8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبةمن خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728000

[19] بن عيسى كمال الدين، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجازئر الفترة الممتدة من 2001 الى 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013، ص 09.

[20] قصابي شعبان ،**دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم ا لإنفاق الحكومي في الجازئر**، اطروحة دكتواره، جامعة محمد بوضياف ،2021، ص ص136 – 137.

منصبشغل، منها 477000 منصب دائم و251000 منصب مؤقت .[21] **ثالثا: اهداف العملية السياسة الإنعاش الاقتصاد ي[22]** - تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:

- تحويل السياسة الاقتصادية من انتهاج الفكر النيو كلاسيكي الذي جاءت به ب ارمج صندوق نقد الدولي الى انتهاج الفكر الكنيزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية التوسعية خصوصا عن طريق الانفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل؛

- دعم المستثم ارت الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) 2005/2009(: البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الج ازئري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للج ازئر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الج ازئري والذي بلغ حوالي 5.38 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج لتغطية الفترة الممتدة ما بين 2005و 2009[23].

[21] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، لسنة 2004

[22] حميد عزري مرجع سبق ذكره، 217- ص 218

[23] بن عيسى كمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

، ص

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[24]

الجدول رقم) I-2(: مخصصات برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبلغ)الوحدة(	النسبة
تحسين ظروف مستوى السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشاة الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص7

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج أعطى اهتماما لتحسين ظروف معيشة السكان وخصص له أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج لدعم النمو حيث قدر بـ 5.1908 مليار دج وهو مبلغ أكبر من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج المنشآت الأساسية بمبلغ

1.1703 مليار دج، ثم يأتي المبلغ المخصص لدعم التنمية الاقتصادية وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة معمتطلبات القطاع الاقتصادي.

ثالثا: اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاد ي[25]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وإلى استكمال نشاط القطاع الخاص بغية الرفع من الاقتصاد الوطني وتطويره؛

- تحسين المستوى المعيشي للأف ارد وذلك من خلال تحسين مؤش ارت الخدمات الصحية، الأمنية والتعليمية؛

- تطوير الموارد البشرية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأف ارد بالاستعانة بالتكنولوجيا من الدول الأعلى كفاءة علمية، إضافة إلى تطوير موارد البنى التحتية لأهميتها في تطوير

[24] قصابي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 139- ص140.
[25] مكي عماري مرجع سبق ذكره ، 228

النشاط الإنتاجي خاصة للقطاع الخاص من خلال تيسير عملية انتقال المواصلات، السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، فهاذين العاملين يشكلان أهمية في الوقت ال ارهن بغية تطوير النشاط الاقتصادي؛

-رفع معدل النمو الاقتصادي: إذ يعتبر الهدف الرئيسي والأساسي للبرنامج التكميلي والذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصاد ي

أولا: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010: وهو برنامج للاستثما ارت العمومية للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، أقره المجلس الوازري المنعقد بتاريخ 14 ماي 2010 برئاسة رئيس الجمهورية، وذلك في إطار مواصلة مشاريع الاستثما ارت العامة بموجب برنامج الإنعاش الاقتصادي)2001-2004(ثم برنامج التكميلي لدعم النمو) 2005-2009(الذي دعم بالبرنامجين التكميلين لمناطق الجنوب والهضاب العليا، ويهدف إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال السكة الحديدية، الطرق ومياه مبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل حوالي 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ما يقارب 156 مليار دج.

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية فيالج ازئر على مواصلة سياسات الاستثما ارت العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الانفلاق الحكومي كما أدى تقلص الاستثما ارت الأجنبية من ج ارء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآ ارء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية.[26]

ثانيا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي2014/2010

الجدول رقم) I-3(: مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي2014/2010

الق طاع ات	المبلغ)وضع الوحدة(	الن سبة
التنمية البشري ة	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67

[26] حميد عزري، مرجع سبق ذكره ،ص 228 - ص 229
، ص

مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1.22
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء 24ماي 2010

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مخصصات البرنامج ركزت على قطاع التنمية البشرية بحوالي نصف قيمة البرنامج بحوالي 10122 مليار دج، بهدف الرفع من النمو، أين تضمن كل عناصر التنمية البشرية بما فيها التربية، التعليم، الصحة، ومحاربة البطالة....إلخ ، ليليه قطاع المنشآت الأساسية بنسبة 59.31 % من إجمالي البرنامج، من أجل استكمال انجاز الطرقات والموانئ، يحاول فك العزلة عن السكان وتعزيز المنشآت الأساسية، ثم قطاع تحسين الخدمات العمومية بغية إنشاء المحاكم والمدارس التكوينية والمجالس القضائية بنسب ة16.8%أما باقي القطاعات فكانت بنسب متفاوتة وضعيفة .[27]

[27] مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 230- ص231)بالاعتماد على بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24ماي 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2014/2010(

ثالثا: اهداف البرنامج

يهدف البرنامج توطيد النمو الاقتصادي الى تحقيق مجموعة من الأهدا ف[28]:

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث 3ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من تزويد الاقتصاد بالمواد البشرية المؤهلة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- دعم الجماعات المحلية والامن والحماية المدنية ومواصلة تحسين الخدمة العمومية؛
- مواصلة الجهود ال ارمية لتحسين التزود المياه الصالحة لشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- الاستم ارر في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العم ارني ؛
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطني وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي ؛ - النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ؛
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه ؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة؛
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي ؛
- تثمين القد ارت السياحية والصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية .

الفرع الاربع: برنامج المخطط الخماسي) 2015-2019(

أولا: تعريف برنامج المخطط الخماسي) 2015-2019(: الذي نصت عليه المادة 121 لقانون المالية2015 تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثما ارت العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي2015-2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها [1]. يعتبر هذا البرنامج مكملا للب ارمج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجا خماسيا بعنوان برنامج توطيد النمو) 2015-2019(، رصد له غلاف مالي اجمالي قدر بحوالي 22100مليار دج)282مليار دولار(

[28] مسعودي زكريا ،**تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجازئر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة دكتواره، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2019، ص 92.

لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم. [2] **ثانيا: مضمون برنامج المخطط الخماسي)2015-2019(** [3] **الجدول رقم) I-3(: مخصصات برنامج المخطط الخماسي) 2015-2019(**

المؤشارت	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الاقتصادي	3.6	3.3	1.7	1.4	0.3
الناتج الداخلي الخام)مليار دولار(	172.50	166	170.37	180.69	
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	5.00	2.3	2.6	2.9	3.4
معدل نمو قطاع المحروقات	0.2	7.7	3.00	6.9	8.3

[1] قانون رقم 10-14 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية، لسنة 2015، المادة 121.

2مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 96

3قصابي شعبان مرجع سبق ذكره ، ص146

احتياطي الصرف)مليار دولار(	150.60	120.79	104.85	84.60	70
الدين العمومي الإجمالي)مليار دولار(	1.19	1.87	1.9	1.73	
معدل البطالة	11.6	10.19	10.12	11.7	11.4

معدل التضخم	4.78	6.40	6	4.5	4
نمو قطاع الفلاحة	6	1.8	1.2	2.7	1.8
نمو قطاع الصناعة	4.8	3.8	4.8	2.9	4.6
نمو قطاع البناء والاشغال العمومية	4.7	5.00	4.4	3.8	3.6
معدل نمو قطاع الخدمات	3.6	1.5	2.4	2.3	2.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الج ازئر، جويلية، 1821 بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة الج ازئرية خصصت مي ازنية قدرها 22100 مليار دج أي ما يعادل 282 مليار دولار لتمويل البرنامج الخاص للفترة 2015-2019 حيث سيبلغ متوسط تنفيذ تلك المخططات بين % 60 إلى 70 %وخصصت أساسا للاستثما ارت الهيكلية كالهياكل الأساسية والسكن، وعليه وفي ظل ت ارجع إي اردات المحروقات، والارتفاع في النفقات العامة التي أثقلت المالية العامة، أصبح النسق الجيد للنمو خلال هذه الفترة يتحقق على حساب العجز الكبير في المي ازنية العامة والذي بلغ) 33 %من الناتج المحلي الاجمالي)، أما عن أهم المؤش ارت التي حققت نمو تمثلت في نمو كل من قطاع الزارعة ، النقل ،التجارة ، البناء والأشغال العمومية أما قطاع الصناعة فكان ضعيفا ونتيجة ذلك ففي المدى القصير سيكون انخفاض أسعار النفط على النمو محدود بسبب الدينامية الداخلية للقطاع الخاص والاستثمار الذي يظل مرتفعا في القطاع العام، إضافة إلى التحويلات الاجتماعية الكبيرة ،أما على المدى المتوسط فلتجميد ب ارمج الاستثمار الغير مدرجة في المي ازنية أثر سلبي على النمو في ظل غيابإصلاحات لتنويع موارد المي ازنية والاقتصاد.

ثالثا: أهداف برنامج المخطط الخماسي) 2015-2019(:

-منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية. التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ؛ - العمل على الرفع من النمو في الناتج الداخلي الخام ؛

- تنويع موارد الاقتصادي ونمو الصاد ارت خارج قطاع المحروقات؛

-العمل على إنشاء مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة؛

- محاولة الوصول إلى النمو الاقتصادي بنسبة 7%، مع حرص الدولة على إتباع السياسة الاجتماعية عن طريق ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛ - الاهتمام بالمورد البشرية عن طريق تكوين الأطر واليد العاملة؛

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإج ارءات وتوفري القروض والعقار؛

-عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروق ارطية؛

-العمل على ترقية الش اركة بين القطاع العام والخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

كما يهدف أيضا إلى تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمتابعة للاستثمار الخاص والش راكة لزيادة العرض الوطني، وبالتالي الرفع من الصاد ارت، إضافة إلى المحافظة على جهود توسيع القاعدة الإنتاجية، وتكثيف المنتجات الفلاحية عن طريق تكثيف سياسة الدعم والتمويل، الرفع من آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني، تكوين الإطا ارت البشرية والدعم التقني والبح ث ونشر التقدم التقن ي[29].

يمكن إجمال أهداف بارمج الإصلاحي الاقتصادي إنطاقا من مستهدفات المخططات الاربعة كما يل ي[30]:

- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل؛
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري ؛
- دعم قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال ؛
- تحسين ظروف معيشة السكان)السكن، التربية والتعليم العالي، التكوين المهني والصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية(؛
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العم ارنية ؛
- دعم الفالحة والتنمية الريفية؛
- دعم القطاع الصناعي والعمومي؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

[29] مكي عمارية، مرجع سبق دكره، ص 233 – ص234.

[30] عبد المجيد بوزيد، برنامج الاستثمار العمومي 10102014/الدولة تقرر مقومات الاقتصاد الج ازئر ي http://www.djazairess.com/alfadjr/159869 2022/02/14 توقيت 12:45

خلاصة الفصل:

يعتبر الإنفاق العام الأداة المهمة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، حيث ازد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام إلى المجالات التي تعد أكثر فعالية في الأداء الاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة فيه من جهة ومن جهة أخرى تسعى للتأثير على مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية بشكل يضمن الاستق ار ر الاقتصادي.

الفصل الثاني:
الإطار النظري والتفسيري الاقتصادي لظاهرة التضخم

تمهيد :

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت ال ارهن على الرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة الا ان هناك جدلا كبي ار بينهم حول تعريفه، انواعه، أسبابه، والنظريات المفسرة له، وكذا السياسات التي يتعين علينا اتباعها للقضاء عليها. لكن وبالرغم من كل هذا يبقى التحكم في هذه الظاهرة ام ار صعبا، لذا سوف نتعرض في هذا الفصل الى د ارسة ظاهرة التضخم وكل الجوانب المتعلقة به.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

يعتبر التضخم من اهم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها كل دول العالم على حد سواء

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواع ه الفرع الأول: تعريف التضخم

للتضخم عدة تعاريف نذكر منها:

يمكن تعريف التضخم بانه "حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستم ارر الذاتي تنتج عن فائض الطل ب ال ازئد عن قدرة العرض"[31].

التضخم "ظاهرة اقتصادية مؤذية تعمل على تآكل القوى الش ارئية للدخل المتاح وتؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة" [32].

ويعرف أيضا بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام في أسعار السلع والخدمات عبر الزمن"[33].

ومما سبق نستنتج التضخم "ظاهرة اقتصادية نقدية ناتجة عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار نتيجة للاختلالات في الهيكل الاقتصادي النقدي."

الفرع الثاني: أنواع التضخم يمكن

تقسيم التضخم من حيث قوته:

التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، وتتناقض قيمة العملة الى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا. ولكن الوقوع في هذا النوع نادر جدا .[34]

التضخم ال زاحف: يتصف هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء في الأسعار حتى في الحالات التيتكون فيها زيادة معتدلة في الطلب، أي لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار)التضخم الذي يحدث فيه ارتفاع معتدل وبسيط للأسعار(.[1]

وأيضا يمكن تقسيم التضخم من حيث تدخل الدولة فيه:

التضخم المكبوت: هو التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الانفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على ان ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها الى قوة ش ارئية فعالة في وقت لاح ق[2].

[31] حسين بن سالم جابر الزبيدي ،**التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن ،2011، ص32.

[32] محمد مروان السمان، محمد طافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي)الجزئي والكلي(، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص317

[33] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد)الأسباب والحلول(، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2011، ص25

[34] وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

التضخم الطليق: وهذا التضخم بعكس التضخم المكبوت او الخامن، حيث ان الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز أيضا بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطا ت[3] .

وهناك من يحدد أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية: [4]

التضخم السلعي: وهذا النوع التضخم يصيب قطاع صناعات الا ستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة انتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث ان ارتفاع الهوامش الربحية يمكن ان يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب او الأجور، في حين نلاحظ ان ضغط الأرباح سيكون اقل من ضغط الأجور لان الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة وفق درجات معينة وتكون محددة بسقف.

1 ادريس زغاد، د ارسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الج ازئر الفترة)1980 _2018(، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة ،2018 _2019، ص184.
2 اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية)التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي(، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،2004، ص 171.
3 وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 35.
4 غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 63.

التضخم الأرسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار ويعبر عن زيادة نفقة ان تاجها،وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

التضخم الدخلي: وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وت ازيد نفقات الإنتاج ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية وغيرها من العوامل المسببة في زيادة النفقات.

التضخم الاجري : وهو التضخم الذي ينشا بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

التضخم الانفاقي: وهو التضخم الذي ينشا بسبب الزيادة في الانفاق العام والفردي، مما يؤدي الى تضخم انفاقي كبير يسبب عجز في المي ازنية العام ة[1].

المطلب الثاني: أسباب التضخم

ينشا التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

التضخم الناشئ عن الطلب: وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز المي ازنية العامة للدولة، حيث ت زيد نفقات الحكومة على إي ارداتها فتضطر الى زيادة الكتلة النقدي ة[2].

التضخم الناشئ عن التكاليف: ينشا هذا التضخم نتيجة لمحاربة بعض المنتجين ونقابات الاعمال او كليهما الى زيادة الأجور، وهذا ما يؤدي الى زيادة التكاليف الإنتاج ويدفع المنتجين الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج من اجل المحافظة على المعدلات العالية للأرباح.

ارتفاع تكاليف المنتجات المستوردة مثل الطاقة والمواد الأولية ومواد التجهيز... الخ بشكل مفاجئ وفي جميع الحالات فان ذلك يترك اث ار مباش ار على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر انتاجها ويكون الأثر ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج كبير ة

1وضاح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص39.
2جمال خريس، ايمن أبو خضير، عماد خصلونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 129.
انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب الفقد والضياع في المواد الخام او المنتجات النهائية اونتيجة لقدم الآلات والمعدات او سوء مداولة السلع او التخزين او غيره ا[1].

التضخم المشترك: ان زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي الى زيادة الأسعار، و زيادة النقود تأتي من زيارة قيمتها او سرعة دوارنها، وهاتين الأخيرتين متعلقتين بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة تغطية العجز، او توسع البنوك التجارية لخلق النقود وزيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان، كل هذا يؤدي الى زيادة كمية النقود في المجتمع دون التغير في حجم الإنتاج، وان يتوافق ذللك مع الزيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور، حيث يؤدي ذلك الى ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدما ت[2].

المطلب الثالث: مظاهر التضخم

أولا: الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار)انخفاض القوة الشارئية(

إن في هذه الخاصية تأكد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة وليس لها صفة موسمية كذلك ،كما أن هذا الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع والخدمات في وقت واحد حيث يرجع هذا الى ضعف الثقة لهذه العملة نظ ار لتدهور قوتها الش ارئية، فتكثر عمليات التخلص منها والاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة في مثل هذه الحالات.[3] **ثانيا: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلي ة**

هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع، لكن ما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الارتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، والسبب يكمن في الصفات والوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب والتي أهلته نفسيا وتاريخيا أكثر من غيره باعتباره أفضل بديل عن

1 بكري أحلام، احمد سلمى، اثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الج ازئر خلال الفترة)2000 -2016(، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،2019، ص22.
2سنوسي علي، بن البار محمد، أثر الانفاق العام على التضخم النقدي، مجلة الحقيقة، العدد 37، جامعة احمد د ارية اد ارر، الج ازئر، 2016، ص 408_409.

3 عم ارن وليد، مرجع سبق ذكره، ص67.
النقود في فت ارت التضخم لذلك فان معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة فيالطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم .[1]

ثالثا: ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلي ة

إن مجرد ظهور التضخم واستم ارره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها، فان أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستق ارر، لأن انخفاض القدرة الش ارئية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي و لكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى ، و تتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى، إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية عندما تتسع عمليات استبدال العملة المحلية)الضعيفة من ج ارء التضخم (بالعملات الأجنبية)القوية بسبب انخفاض التضخم (بهدف التخلص من مخاطر استم ارر الانخفاض في قيمة العملة المحلية.[2] **اربعا: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية)الأ ارضي، المباني(...**

إن الاحتفاظ بالنقود في فت ارت التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها وخسارة جزء مت ازي د من قوتها الش ارئية ولتجنب ذلك يلجأ الأف ارد إلى ش ارء الأصول الأخرى نظ ار للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني، الأ ارضي ...و انتشار عمليات المضاربة بها)ش ارؤها ثم الانتظار بهدف بيعها بأسعار أعلى(، لأن جزءا هاما من الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية و الزارعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات الآجال الطويلة والتي تدر إي ارداتها إلا بعد الانقضاء من فترة البدء بها بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف، لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإي ارد المضمو ن[3] .

1 شيخة سقيان، مشاكل التضخم في الج ازئر، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2008، ص 118.
2 عم ارن وليد، مرجع سبق ذكره، ص68.
3مروان عطوان، مقاييس اقتصادية)النظريات النقدية(، الطبعة الأولى، دار البحث للطباعة والنشر، 1989، ص 12.

المبحث الثاني: التفسير الاقتصادي للتضخم والعوامل المسببة له

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم وذلك يرجع الى اختلاف العوامل المسببة له، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث الى اهم هذه النظريات مع توضيح ابرز الاثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتضخم

يمكن تلخيص هذه النظريات فيما يلي: [1]

أولا: النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي

ويتلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوام ل التي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي بوتيرة لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي وبالتالي تؤدي الى زيادة العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار، ولقد فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا الى نظرية كمية النقود بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع والخدمات المنتجة، الا ان ازمة الكساد العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي أدت الى التشكيك في نظرية كمية النقود هذه لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها فاستبدلت بالنظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والانفاق الكليين، فاذا ما ارتفعت تدفقات الدخل والانفاق الى مستوى اعلى مما يسمح بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وبالتالي فان أسعار السلع والخدمات سوف ترتفع مما يؤدي الى تفشي ظاهرة التضخم، أي ان النظرية ربطت التضخم بالاستخدام الكامل للموارد و جعلت من التضخم بديلا للبطالة، فاذا ما اردنا الحد من ارتفاع الأسعار لا بد من تخفيض الطلب الكلي الذي يؤدي الى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة.

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكالي ف

يتضح مما تقدم ان النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكن لتفسر التضخم تفسي ار كاملا في جميع الفت ارت التي يحصل فيها التضخم، ولذلك فقد وافق تطورها تطوار مماثل في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض وتكاليف الإنتاج.

1 عبد المنعم السيد علي، ن ازر سعد الدين العيسى، النقود والمصاريف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2004، الأردن، ص 451.

ان نظرية التكاليف في التضخم او نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف، هي ليست بالنظرية الجديدة،وأول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز في سن ة1930 والذيميز نوعين من ارتفاع الأجور هما: الارتفاع الذاتي والارتفاع المحفز يؤدي الارتفاع الأول الى زيادةالتكاليف وارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب على الايدي العاملة، اما الارتفاع الثاني فهو ناتج عن زيادة سابقة ومحفزة ف ي الأسعار، حيث انه من الطبيعي ان يطالب العمال برفع اجورهم تجاه الارتفاع السابق للأسعار من اجل المحافظة على مستوى معيشتهم الحقيقي، الا ان كينز لم يقدم أي شرح تابع لهذه المبادرة الأولية في كتاباته اللاحقة، وعلى العكس نجد مؤيدي النظرية الكينزية يميلون الى التأكيد على جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم.

وتتلخص هذه النظرية في ان الارتفاع العم للأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق لتكاليف الإنتاج عامة وارتفاع الأجور خاص ة

ثالثا: نظرية التسارع

تجمع هذه النظرية بين جانبي الطلب والعرض في تفسير ظاهرة التضخم مع إعطاء أهمية خاصة لعاملين هما:

- ✓ السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب .
- ✓ توقعات الأسعار في التأثير على الأجور وبالتالي جانب العرض .

يتضح من ذلك ان نظرية التسارع تعتمد بشكل رئيسي على افت ارض التوقعات الصحيحة لتأثي ارت السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال والاشخاص الاخرين، وبالتالي ارتفاع التكاليف والاسعار دون تحقيق أي زيادة في الناتج القومي الحقيقي، وهو الافت ارض الذي تستند اليه نظرية التوقعات العقلانية ،ويقصد بالتوقعات العقلانية في هذه النظرية أفضل التنبؤات التي يمكن ان تجري استنادا الى المعلومات المتوفرة عن سياسات الحكومة والأداء الاقتصادي في المستقبل. واي خطا قد يحصل في هذه التنبؤات هو خطا عشوائي وهو الخطأ الذي لا يمكن تلافيه في أي عملية تنبؤ. وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات بسبب هذا الافت ارض أي افت ارض ان الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط

الاقتصادي لان تنبؤ الأداء الاقتصادي في المستقبل من قبل أفضل الاقتصاديين او الاحصائيين لا يمكنان يتم بالدقة التي تفترضها النظري ة[1].

المطلب الثاني: الاثار الإقتصادية للتضخم

يمكن توضيح الأثار الاقتصادية للتضخم من خلال ما يلي:

أولا: على توزيع الدخل

خلال العملية التضخمية يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي، ويبلغ الدخل الحقيقي اقصى مستوى ممكن له عند مستوى التوظيف الكامل ولا يمكن زيادته الا غي الاجل الطويل. هناك أربع حالات لتغير الدخول وهي كما يل ي[2]:

- ✓ بقاء الدخول النقدية ثابتة مع استم ارر ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تتناقص الدخول الحقيقية باستم ارر؛
- ✓ زيادة الدخول النقدية بمعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تنخفض الدخول الحقيقية ولكن بمعدل اقل بالمقارنة مع الحالة الأولى ؛
- ✓ زيادة الدخول النقدية بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تبقى الخول الحقيقية ثابتة ؛
- ✓ ارتفاع الدخول النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا تزداد الدخول الحقيقية بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخول النقدية من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى .

ثانيا: على الثروة

خلال فت ارت التضخم يعاد توزيع الثروات بشكل عشوائي بين أف ارد المجتمع، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل الأف ارد، ما يدفعهم إلى التصرف في الأصول التي يمتلكونها كالذهب والعقا ارت والتي ترتفع أسعارها بالبيع للحفاظ على مستويات استهلاكهم، والجهات التي تشتري هذه الأصول يرتفع مستوى الدخل الحقيقي لديهم نظ ار لاستم ارر ارتفاع أثمانها مع استم ارر التضخم.

1 عبد المنعم السيد علي، ن ازر سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 457.

2 مروان عطوان، مرجع سبق ذكره ص 189.

وأما بالنسبة لأصحاب الثروات المالية فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاعالأسعار وانخفاض القوة الش ارئية لهذه الأصول أو الدخل، فمثلا يستفيد المقترضون من التضخم ويتضررالمقرضون ذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الاسمية للقرض في المستقبل وهذه القيمة لن توفرللمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي. [1] **ثالثا: على الاستثما ر**

يؤثر التضخم سلبيا على الاستثمار القومي من عدة جوان ب[2]:

،

- ✓ فمن جانب يؤدي التضخم الى تشجيع استثمار المدخ ارت في ش ارء المعادن النفيسة وش ارء العقا ارت والتحف بدلا من استخدام المدخ ارت في الاستثما ارت المنتجة نظ ار لارتفاع أسعار هذه الأصول في أوقات التضخم ؛
- ✓ ومن جانب اخر يشجع وجد التضخم الاتجاه الى الانشطة الاستثمارية سريعة الدو ران مثل الانشطة الخدمية لبناء الفنادق والمطاعم ..... في حين يقل الاستثمار في الأنشطة الخدمية طويلة الاجل مثل الأنشطة الزارعية والصناعية وذلك لانخفاض معدل دوارن ارس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الأسعار في المستقبل.

اربعا: على هيكل الإنتا ج

يؤدي التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في الأسعار والأجور إلى توجيه الاستثما ارت والعمالة نحو الأنشطة الاقتصادية المخصصة للاستهلاك، أو تلك التي تتمتع بطابع مضاربي، أي الأنشطة التي لا تفيد النمو الاقتصادي التنمية في بداياتها الأولى، وذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، يمكننا حينئذ تصور تجمد الاستثمار في القطاعات الأساسية، وستشتغل بمعدلات تشغيل متدنية، ولا تجد حتى رؤوس الأموال الكافية لتنويع نشاطاتها وتجديد أرسمالها، في حين أن القطاعات الأخرى الاستهلاكية والخدمية سوف تعمل بطاقة ازئدة، ومعدلا ت تشغيل مرتفعة، ينعكس هذا الأمر على وجود م اركز اختناق في الجهاز الإنتاجي، حيث سيعاني الاقتصاد من معدلات نمو متدنية ،نظ ار لان القطاعات الصناعية حاليا هي قطاعات متشابكة ومت اربطة.

1 أكرم حدا د، مشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص207.
2 بكري أحلام، احمد سلمى، مرجع سبق ذكره، ث21.

كما يولد لتضخم إلى تنشيط الدورة التجارية على حساب الدورة الصناعية، ما يؤدي إلى تفوق الزيادة فيأسعار التجزئة، على تلك الزيادة الموجودة في أسعار الجملة أو الانتاج، هذا الأمر يشوه هيكلية الاقتصادالوطني، ما يكرس البطالة والمضاربة والتكاسل على العمل الإنتاجي الحقيقي الذي يزيد من القيمةالمضافة لإنتاج السلع، كما يعمق العجز التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الاستي ارد، وانخفاض التصدير للسلع[1].

خامسا: على سعر الفائدة

فقدت التحليلات الاقتصادية حول سعر الفائدة أهميتها بعد أن انهارت النظرية الكمية للنقود في وجه التحليلات الكينزية، وأصبحت هذه التحليلات واقعية بعد أن سلم "بيجو" آخر المدافعين عنها بوجهة نظر "كينز"، ويرى التحليل الكينزي لسعر الفائدة في تحليلهم للطلب الكلي الفعال في مجال ضيق فقط، حيث نظر إليه على أنه آلية لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، بالإضافة إلى أنه عائد السندات في تحلييهم للطلب على النقود، ليعاد الاهتمام بسعر الفائدة في تحليل النقديين، حيث أدركوا أن أثر سعر الفائدة يتعدى

كونه فقط تكلفة للاقت ارض او انه عائد مقابل الاحتفاظ بالسندات، فالنقديون يعتقدون ان تغير سعر الفائدة يؤثر على أرباح الشركات واسعا أسهمها في السوق المالية وسعر العقا ارت، فلسعر الفائدة دوار اكثر أهمية في تحديد الطلب الكلي .

وبما أن التضخم ظاهرة نقدية، حسب "فريدمان" فإن استق ارر أسعار الفائدة عند مستواها الطبيعي ،هو أداة هامة لمكافحة التضخم، وذلك في إطار السياسة النقدية الصارمة لدعم الطلب الكلي، حيث أن مستويات منخفضة للفائدة تعني تكلفة أقل للاقت ارض، والحفاظ على القيمة ال أرسمالية للسندات والأصول المالية والعينية الأخرى التي يحتفظ بها الأف ارد والمستثمرين على وجه الخصوص.[2] **سادسا: على ميازن المدفوعات**

يمارس التضخم تأثي ار ضا ار على وضع مي ازن المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الواردات وانخفا ض حجم الصاد ارت، فالزيادة التضخمية في الانفاق الكلي وبالتالي

1حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد)التحليل الكلي(، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 164.

2 حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم)د ارسة قياسية لحالة الج ازئر1990-2017(، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2020 ص152.

الدخل الوطني يترتب عليه زيادة في الطلب، ليس فقط على السلع المنتجة محليا، بل على المستوردةأيضا، فلو كان الاستي ارد طليقا سوف يزيد حجمه، وترتفع مدفوعاته ويمتص أكثر موارد الدولة من النقدالأجنبي، اما إذا مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الش ارئية إلى الخارج، فيرتد إلى السوقالمحلية فيزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار ،ومن جهة أخرى يضعف التضخم يضعف التضخم لمقدرة البلاد على التصدير، لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لزيادة الحافز على توجيه جانب منها إلى السوق المحلية، بالإضافة إلى أن التضخم يضعف من المركز التنافسي لسلع التصدير نتيجة زيادة تكاليف انتاجه ا[1].

المطلب الثالث: طرق معالجة التضخم

أولا: السياسة النقدي ة

تعرف السياسة النقدية على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل والأدوات والإج ارءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عر ض النقو د بما يتلاءم مع الوضع الاقتصاد ي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال أدوات تنقسم الى نوعين هما:

أ: الأدوات الكمية)غير المباشرة(: تتمثل فيما يل ي[2]

1. **معدل إعادة الخصم:** تعتبر هذه الأداة الاقدم وسائل الرقابة والضبط، حيث استخدمت لأول مرة سنة

1839 من طرف بنك إنجلت ار، ويتمثل معدل إعادة الخصم في الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوارق التجارية التي يقدمها له البنوك التجارية، بالإضافة إلى القروض التي تتحصل عليها هذه البنوك مغطاة بر هون مقبولة قانونا، كالسندات الحكومية، الأوارق التجارية والمالية، ولذا يسمى معدل إعادة الخصر بسعر البنك، وتعتمد سياسة إعادة الخصم على دعامتين: سقف إعادة الخصم وسعر إعادة الخصم، فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للاقت ارض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقو د ومنح الائتمان، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة الرسم دور السعر الرئيسي أو المركزي للاقت ارض

1محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان ،2002، ص 321.

2 ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية۔ د ارسة حالة الج ازئر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2008، ص50.

حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجا رية لوضع أسعار الفائدة على الاقت ار ض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر.

2. **معدل الاحتياطي القانوني**: استخدم معدل الاحتياطي القانوني لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1933، حيث يتمثل في تلك النسبة من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي جب ار دو ن أن تتقاضى مقابلها أي عائد، وتختلف نسبة الاحتياطي القانوني تبعا لمستويات الودائع وآجالها، وتعتبر هذه الاحتياطات ذات هدف مزدوج فهو من جهة وسيلة لحماية أموال المودعين وتمكينهم من سحب أموالهم عند الحاجة، ومن جهة أخرى تعتبر أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية على منح القروض للاقتصاد، ففي أوقات الكساد يخفض البنك المركزي من معدل الاحتياطي القانوني مما يزيد من السيولة لدى البنوك، وبالتالي تزيد البنوك من القروض التي تقدمها للمستثمرين والأف ار د، اما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يزيد من معد لالاحتياطي القانوني، فتنخفض السيولة المتوفرة لدى البنوك، فينخفض حجم القروض الذي تقدمه البنوك وينخفض التضخم تدريجيا.

3. **عمليات السوق المفتوحة**: وهي وسيلة يستخدمها البنك المركزي لامتصاص أو ضخ السيولة عن طريق تدخله في السوق الماليه أو النق دية بائعا أو مشتريا للأصول المالية. استخدمت هذه الأداة لأول مرة سنة 1920 و اثبتت فعاليتها في إطار علاج الركود العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، ففي فت ارت التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الأصول المالية لصالح البنوك التجارية في الأسواق المالية أو النقدية، فتنخفض الاحتياطات النقدية لديها وبالتالي قدرتها على منح الائتمان تت ارجع مما يقلل من حجم الاستثمار و العمالة و تنخفض معدلات التضخم، أما في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بش ارء المالية مقابل مبالغ نقدية يمنحها للبنوك، هذه المبالغ تساهم في زيادة الاحتياطات النقدية لديها، فتؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان، فيزيد حجم الاستثمار والعمالةويزيد الدخل الوطني.

ب: الأدوات الكيفية)المباشرة:(وتتمثل ف ي[1]:

1. **سياسة تأطير القروض**: هو إج ارء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض نسبة معينة، وفي حال الاخلال بهذه الإج ارءات تتعرض البنوك لعقوبات

1 أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الج ازئر الفترة) 2000-2009(، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الج ازئر3 2011، ص58.

تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيعالقروض في اتجاه القطاعات التي تعتبر أكثر حيوية بالنسبة للتنمية او التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2. **السياسة الانتقالية للقروض:** حيث يقوم البنك المركزي بأساليب انتقالية في منح قر وض معينة اوم ارقبة توزيعها، يهدف ذلك إلى توجيه القروض إلى مجالات ي ارد النهوض بها بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، ويمكن أن تشمل سياسة الانتقاء للقروض منح أسعار تفاضلية لإعادة خصم أوارق تجارية أو تمييز في أسعار الفائدة، وتسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد ق روض ممنوحة لبعض القطاعات في الاقتصاد، كال ازرعة والاشغال العمومية.

3. **الودائع الخاصة**: يقوم البنك المركزي، من خلال هذه الأداة بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمده لديه، تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها البنوك عن طريق التقليل من أرصدتها.[1]

4. **هامش الضمان المطلوب**: يطلق مفهوم هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوارق المالية، أي أن باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد، ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لش ارء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، وتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثما ر[2].

1ايمان بن رزوق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الج ازئر ي، أطروحة دكتوار ه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2021، ص74.

2حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم)حالة الج ازئر 2017/1990(، أطروحة دكتواره، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2020، ص ص158-159.

،

ثانيا: السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على انها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل، الإج ارءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة خلال فترة معينة، يمكن ان نميز بين ثلاث أدوات للسياسة المالية:

أ: الرقابة الضريبية: يمكن ان تستخدم الحكومة الرقابة الضريبية على شكلي ن[1]:

1. **الضارئب المباشرة:** بتبني سياسة انكماشية يتم رفع الض ارئب على دخول الاف ارد، أرباح المؤسسات وم ارقبة حجم الإعفاءات واستحداث ض ارئب على فئات جديدة، حيث تؤدي هذه الإج راءات على خفض القوة الش ارئية للأف ارد وخفض الأرباح التي تحققها المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
2. **الضارئب غير المباشرة:** من خلال رفع الض ارئب على السلع والخدمات غير الضرورية و الرسوم الجمركية غير المباشرة التي تفرض على المنتجات المستوردة، وتلعب هذه الض ارئب دوار في تخفيض حجم الطلب الكلي، و تتوسع الدولة في تحصيل الض ارئب لتقليص النقود في أيدي أف ارد المجتمع، من أجل السيطرة على الأسعار، ويرتبط التوزيع الضريبي بالأهداف المسطرة ويرتبط بمدى توفر جهاز ضريبي كفؤ وموضوعي، فضلا عن الوعي لمختلف الأط ارف المشاركة في السياسة المالية، و كذلك ربط هذه السياسات بعمليات التخطيط و الحساب الدقيق لعوامل الدخل الوطني .

ب: سياسة الرقابة على الانفاق: تشمل هذه السياسة:

البرنامج الانفاقي الذي يقوم على أساس طبيعة أدوات الدولة في الحياة الاقتصادية، الاجتما عية والسياسية. وتقتضي فت ارت التضخم اتباع سياسة إنفاقيه انكماشية، من خلال تخفيض الانفاق الحكومي

1 سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زه ارن للطباعة والنشر، الأردن ،2014، ص65:

وخلق فائ ض في المي ازنية بالشكل الذي يؤثر على أوجه الانفاق، ويجب التمييز بين وجهين من الانفاقالحكومي، حيث يتم من جهة تخفيض الانفاق الاستهلاكي بالقدر المستطاع الذي يساهم في علاج ارتفاع الأسعار، ومن جهة ثانية ترشيد الانفاق الاستثماري، وتتم هذه السياسة باستحداث فائض في المي ازنية يتوقف على حجم الفجوة التضخمية الم ارد القضاء عليها.

حيث يشير التحليل الكينزي الى ان السياسة المالية لتخفيض الانفاق الحكومي هي السياسة المناسبة التي توصف لمواجهة ظاهرة التضخم الناشئ عن فائض الطلب.[1]

ج: سياسة الدين العام: تعتبر هذه السياسة اج ارء موازي للسياسة الضريبية يهدفان الى تحويل جانب من قوة الاف ارد الش ارئية الى الحكومة، في حين تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بعقد قروض وطرح أسهم وسندات للاكتتاب عليها من قبل الاف ارد، وعليه يتم دفع مبالغ مالية من الوحدات الاقتصادية المحلية والأجنبية للدولة في شكل قروض استثمارية اختيارية لها قيمتها الاسمية وفائدتها المحددة، وتستخدم هذه الأداة في الحالات الاستثنائية وكذلك لسد العجز في مصادر التمويل، او حينما يصل تطبيق الضريبة الى الحدود القصوى.

ويعتبر الدين العام أسرع في امتصاص جزء من القدرة الشرائية من فرض بعض أنواع الضرائب، وتعتبر القروض المحلية أفضل من الخارجية لما لها من أهمية في الفكر المالي الحديث ومن تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار.[2]

المبحث الثالث: التضخم في الجزائر

التضخم مشكلة اقتصادية يعاني منها جميع دول العالم، والجزائر بدورها واحدة من هذه البلدان .لذا سنحاول من خلال هذا المبحث اب ارز اهم مسببات التضخم في الجزائر وكذا الحلول التي تتبعها الدولة لمعالجته او الحد منه.

1السعيد هتمات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الج ازئر باستخدام نماذجARCH في الفترة) 1990 -2020(، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2021، ص44.

2سعود جاير مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص66.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجازئر

يمكن توضيح أهم المتغي ارت التي أدت إلى التضخم في الج ازئر، فيما يلي:

فائض الطلب: ان زيادة المستوى العام للأسعار هي ناجمة عن ارتفاع الطلب العام وخاصة في ظروف التوظف الكامل او شبه الكامل، بحيث ان الزيادة في الطلب تعمل على رفع الأسعار داخل الاقتصاد بشكل عام وأسواق عناصر الإنتاج.

فكما لاحظ كينز فان التضخم ينشا عندما لا تؤدي الزيادة الإضافية في الطلب الى زيادة إضافية في الإنتاج ففي هذه الأحوال لا يتوسع الإنتاج وفي نفس الوقت تتصاعد الأسعار.

كما نعرف ان هناك العديد من العوامل التي تحدد الطلب منها، الدخل النقدي للمستهلك، عدد السكان، الاذواق والرغبات والحاجة الى السلعة، وفي نفس الوقت هناك العديد من العوامل التي تحدد العرض منها، اثمان عناصر الإنتاج مستوى الفن الإنتاجي وسياسة الدولة المالية. فاذا ما تغير عامل او من العوامل المحددة للطلب باتجاه زيادة الطلب وفي نفس الوقت إذا ما بقيت ظروف العرض ثابتة او تغيرت باتجاه زيادة العرض ولكن بمعدل اقل، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الأسعار واستم ارر في زيادة الطلب ستؤدي الى استم ارر في زيادة الأسعار وهذا هو التضخم.

زيادة حجم الكتلة النقدية: عرفت الكتلة النقدية في الإقتصاد الج ازئري ارتفاعا كبي ار جدا ومتسارعا منذ الاستقلال، حيث انتقلت من 1.4 مليار دينار ج ازئري سنة 1962 الى أكثر من 343 مليار دينار سنة 1990، لتصل في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018 ال 63.15620 مليار دينار ج ازئري، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

الإصدار النقدي غير المارقب:

ما يمكن تسجيله في هذا الصدد هو أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني لا تعتبر بحد ذاتها سببا حقيقيا لإحداث التضخم في الج ازئر لكن هذه الزيادة في كمية النقود كانت أكبر من أحجام متغي ارت اقتصادية أخرى كالناتج الداخلي، الأمر الذي أدى إلى حدوث الاختلال في الكتلةالنقدي ة[1].

عجز الميازنية:

منذ سنة1980 والج ازئر في عجز مستمر ومت ازيد في مي ازنياتها، حيث وصل الى حده الأقصى ما يقارب 200 مليار دينار سنة 1993، وهو ما يساوي تقريبا 5.3% من المبلغ الإجمالي للنفقات العامة. وفي السنوات الأخيرة أفلت هذا العجز من الم ارقبة فازداد الفرق بين تطور الدخل والإنتاج مما ينتج عنه مضاعفة التضخم.

إن الانزلاق التدريجي للدينار بسبب انخفاض قيمته في سوق الصرف وتخوف أصحاب الأموال بتصديرها أو تهريبها على حساب المصلحة العامة الوطنية وبهذا يرتفع العجز ويستمر تهريب الأموال مما يضاعف من التضخ م[2].

المطلب الثاني: اثار التضخم في الجازئر

بعد ان تعرفنا على اهم الأسباب التضخم في الاقتصاد الج ازئري، سنتطرق فيما يلي الى القاء نظرة على اهم الاثار التي يخلفها التضخم على الاقتصاد والفرد الج ازئريين.

أولا: أثر التضخم على توزيع المداخي ل

يؤدي التضخم إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة، حيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن الأسعار التي ترتفع باستم ارر، وهذه الفئة أي أصحاب المداخيل الثابتة هي أكبر فئة في الج ازئر، وعلى العكس منها تستفيد فئة أصحاب المداخيل المتغيرة أي رجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء من ارتفاع الأسعار.

والمهتم بالاقتصاد الج ازئري سوف يلاحظ الارتفاع الملحوظ في رواتب الأج ارء التي نمت بمعدل فاق 32% بين سنتي 1994 و1995، كذلك الأمر بالنسبة لرواتب المستقلين التي نمت بمعدل 1.42% خلال نفس الفترة، في نفس الوقت الذي كان فيه معدل التضخم مرتفعا جدا حيث قدر بـ 78.29% سنة

1غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص45-47.

2عم ارن وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ـد ارسة حالة الج ازئر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ام البواقي، 2014، ص89.

1995، وفي سنة 1996 واصلت هذه الرواتب ارتفاعها مع تسجيل تحسن طفيف في القدرة الش ارئيةللمواطنين وسبب ذلك هو انخفاض معدل التضخم نوعا ما حيث بلغ 6.18%، اما في 1997 فقد انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ جدا حيث بلغ 7.5% وهو ما نتج عنه انخفاض معدل نمو رواتب الأج ارء والمستقلين. وفي 1998 عاودت المداخيل المستقلة الارتفاع بمعدل بلغ 74.13% مقابل معدل تضخم 5%، وفي سنة 2000 بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ 0.34%فقط ارفقه ثبات نسبي في معدل نمو رواتب الأج ارء الذي استقر عن نسبة 5%في حين انخفض معدل نمو المداخيل المستقلة

الى 09.4% في نفس السنة، ومع عودة معدل التضخم إلى الارتفاع في السنوات التالية لوحظ ارتفاع معدل نمو المداخيل المستقلة الذي كان أكبر من معدل نمو الأجور خاصة في حالات التضخم المرتف ع[1].

ثانيا: على ميازن المدفوعات

إن زيادة الطلب الكلي والتي لا تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج، سوف تؤدي إلى زيادة الاستي ارد وزياد استهلاك السلع التي كانت موجهة للتصدير، وبالتالي فإن زيادة الواردات ونقص الصاد ارت سوف يحدث عج از في مي ازن المدفوعات، ففي سنة 1990 سجل مي ازن المدفوعات الج ازئري عج از قدره 22.0مليار دولار مقابل معدل تضخم 65.16%، هذا العجز حدث نتيجة عجز حساب أرس المال المقدر بـ 75.1 مليار دولار على الرغم من الانتعاش التدريجي لأسعار المحروقات، وقد قامت الج ازئر ببذل عدة جهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وأكثر اعتمادا على قوى السوق، فأبرمت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنت1989 و 1991،وقد صاحب ذلك عمليات ش ارء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلبات الصاد ارت ولمواجهة نفقات الواردات من الحبو ب

وفي سنة 1994 ارتفع حجم العجز الى 36.4 مليار دولار ثم الى 30.6 مليار دولار سنة 1995 مت ارفقا مع عجز في المي ازن التجاري قدر ب 84.1 و24.2 مليار دولار سنتي 1994 و1995 على التوالي، في نفس الفترة كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا حيث بلغت خلال هاتين السنتين 04.29 % و78.29% على التوالي، في ظل هذا العجز تلقت الج ازئر دعما لمي ازن مدفوعاتها يزيد ع ن21 مليار دولار. وذلك من خلال إعادة جدولة الديون في ناديي لندن وباريس. والمبلغ المتبقي كان في

1بن يوسف نوه، تأثير التضخم على المتغي ارت الاقتصادية الكلية د ارسة حالة الج ازئر الفترة) 1970 -2012(، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،2016، ص180.

شكل دعم من مؤسسات مالية دولية متعددة الأط ارف خاصة صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3مليار دولار خلال تلك الفترة.

وابتداء من سنة 2000 بدأ مي ازن المدفوعات الج ازئري بتسجيل فوائض كانت معتبرة في بعض الأحيان، ارفقت هذه الفوائض تطوارت هامة في احتياطات الصرف وفوائض في الحساب التجاري أيضا، مع معدلات تضخم منخفضة نسبيا، وفي سنة 2010 سجل مي ازن المدفوعات أيضا فائضا كبي ار مقارنة بالستة السابقة حيث بلغ 580.15 مليار دولار ومرد ذلك هو التحسن المستمر في سعر برميل البترول والذي قدر بـ20.80 دولار خلال نفس السنة مقابل 26.62 دولار في السنة السابقة، وواصل مي ازن المدفوعات الج ازئري تسجيل فائض في سنة 2011 حيث بلغ رصيده 14.20 مليار دولار معزاز بذلك الوضعية المالية الخارجية للج ازئر، في وضع يتميز بت ارجع الدين الخارجي وكذا ت اركم احتياطات الصرف ،لمنه عاد مرة أخرى لتسجيل العجز قدر ب 880.5 مليار دولار سنة 2014 وتواصل هذا الى غاية 76.21 مليار دولار سنة 2017 ، مت ارفقا مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى انهيار أسعار المحروقات، واستمر مي ازن المدفوعات الج ازئري في تسجيل العجز خلال سنتي 2018 و2019 ليبلغ في اخر فترة 93.16 مليار دولار [1].

ثالثا: على هيكل الإنتا ج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في م ارحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستي ارد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأ ارضي، وبناء المنازل الفاخرة، وغيرها من الأمور التي لا ترفع حجم الإنتاجية ولا تفيد الاقتصاد الوطني في شيء، كما ساعدت معدلات التضخم المسجلة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاع الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في قطاعات اقتصادية ساهم تدهور

1 ايمان بن رزوق مرجع سبق ذكره، ص111.

مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانتالنتيجة إفلاس الكثير من المؤسسات الج ازئرية وطر د شبه جماعي لعماله ا[1].

اربعا: على الاستهلاك والادخار

يسبب التضخم تدهوار في القوة الش ارئية للنقود ولمحافظة الأف ارد على نفس المستوى من الاستهلاك، فإنهم سيلجؤون إلى إنفاق مدخ ارتهم السابقة، ويمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى ش ارء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، التي تمكنهم من تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الش ارئية في المستقبل. وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، عرفت القدرة الش ارئية للمستهلك الج ازئري

تحسنا حقيقيا، وسبب ذلك هو رفع الأجور بنسبة 5% سنويا منذ 1999، وكذلك انخفاض وتيرة نمو الأسعار الى معدل اقل من 2% سنويا، وقد نجم عن هذا التحسن ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة ازيد من 4.5% سنويا.

اما فيما يخص الادخار فقد شهد خلال الفترة)1990-1993(نموا جدا مرتفعا نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر، وفي سنتي 1994 -1995 عرف الادخار معدلات نمو سالبة ويرجع ذلك الى النمو الكبير في الاستهلاك الاسري، وكذا معدلات التضخم المرتفعة التي اثرت على القدرة الش ارئية والحافز على الادخار، ووصول معدل البطالة الى مستويات عالية بالإضافة الى تباطؤ معدلات نمو الدخل.

وبداية من سنة 1996 شهد الادخار تحسنا ملحوظا، حيث بدأ في النمو بوتيرة سريعة خاصة في ظل ت ارجع معدلات التضخم .

وعليه فالتضخم يؤثر إيجابا على مستوى الادخار وسلبا على حجم الأموال المخصصة للاستهلاك، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الش ارئية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها على الاستهلاك والادخار، وهذا من خلال تأثيره على قدرة القطاع العائلي على الادخار فالتغير الحقيقي الذي يط أر على مستوى الدخول الحقيقية للعائلات ذات الدخل المحدود يقلل بالتأكيد من قدرتها على تكوين مدخ ارت، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط لاستهلاك هذه العائلات، وفي المقابل سينخفض ميلها المتوسط للادخار، وإذا كان الارتفاع الذي سيحدث

1 ايمان بن رزوق مرجع سبق ذكره، ص112.

في المستوى العام للأسعار في نفقة المعيشة على وجه التحديد جامحا ومتواصلا فإنه من المتوقع أنيؤدي إلى القضاء كليا على الفائض الذي كان يدخره هذا القطاع [1].

خامسا: على الاستثمار

في فترة التضخم ترتفع مردودية الاستثما ارت بشكل أعلى وأسرع في بعض القطاعات دون قطاعات أخرى، فالتضخم يؤثر بشكل سلبي على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها تكون ضرورية كقطاع الصناعات الثقيلة، ويحفز النشاطات ذات المردودية الأكبر والتي لا تتطلب وقتا كبي ار لتحقيق الربح بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية.

وقد شهد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة خلال السنوات 1994-1996-1998 قدرت ب 1.6% و9.7% و9.0% على التوالي، ت ازمنا مع معدلات تضخم مرتفعة، في مقابل ذلك نجد ان نصيب الانفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 5.11% سنة 1994 الى 5.22% سنة 1998 وهي معدلات اعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي وهذا ما أدى الى حدوث اختلالات في عدك قطاعات اقتصادية.

اما في فترة) 1995 -2000(والتي اشتملت على إصلاحات كبيرة، كان هناك تذبذب وضعف واضح في الاستثما ارت مصحوبا بمعدلات تضخم مرتفعة. وبعد سنة 2001 ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية لوحظ تحسن واضح في الانفاق الاستثماري خاصة قطاع النقل وبناء المساكن، كما عرفت هذه

السنة تدفقا كبي ار للاستثمار الأجنبي المباشر. اما في الفترة التي تلت سنة 2002 والتي عرفت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بسنوات تسعينات القرن العشرين فقد شهدت تطوار كبي ار في مجال الاستثمار خاصة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة. اما في الفترة) 2008-2016(لم تشهد الج ازئر تحسنا في مناخ الاستثمار، اما بعد سنة 2016 تحسن الاستثمار في الج ازئر مرة أخرى بسبب انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات واستق ارر معدل التضخم في مستويات مقبولة [2]

1 مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي)حالة الج ازئر(، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ورقلة، ص81.

2 نصر حميدات، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الج ازئر للفت رة)2001-2017(، مجلة المالية والأسواق، العدد09، 2018 ص199.

المطلب الثالث: الإجارءات المتبعة لمحاربة التضخم في الجازئر أولا: السياسة النقدي ة

فيما يتعلق بالسياسة النقدية اتبعت الج ازئر عدة إج ارءات صارمة هدفها التخفيف من التضخم والتحكم فيه، ونذكر منها:

- **معدل إعادة الخصم**: هو وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك نفسه بخصمها للغير في مرحلة سابقة، وهذه السندات تكون إما تجارية أو عمومية لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 والى غاية 1986 ومقد ار ب 75.2%، الا انه منذ سنة 1989 عرف تغي ارت عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.
ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالي ة[1]:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الج ازئر أو من الخارج؛

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية، أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدك القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون ان تتجاوز مهلة المساعدة 12 شه ار.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على ألا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات. لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا أذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، تمويل الصاد ارت، أو إنجاز السكن.

1ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الج ازئر في ظل الإصلاحات الاقتصادية "المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، 2005، ص301.

وقد قام بنك الج ازئر برفع معدل الخصم من5.7% سنة 1989 الى 5.10% سنة 1990 مناجل سد الطريق امام البنوك التجارية لاستعمال طريقة إعادة الخصم، وبالتالي التقليص من الاقت ارض ومنه التخفيف من حدة التضخم، اما في الفترة)1990 -1995(ارتفع معدل الخصم الى 15% .

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ سنة2001 جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الج ازئر أصبح معدوما ابتداء اً من هذه السنة.

وتعتبر سنة 2000 اخر سنة تمت فيها إعادة التمويل ب 5.170 مليار دينار، وعندها أصبح معدل الخصم 4% سنة 2014، ليصل الى 5.3% سنة 2016، ثم ارتفع قليلا في السنوات الأخيرة ليستقر عند 75.3%.

❖ **عمليات السوق المفتوحة**: أدرجت هذه السياسة في الج ازئر منذ صد ور قانون النقد والقرض، حيث تتمثل عمليات السوق المفتوحة في ش ارء وبيع سندات عامة لأجل أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة لإعادة الخصم، أو تسبيقات من طرف بنك الج ازئر في السوق النقدية، حيث يقوم بنك الج ازئر بعملية البيع والش ارء مع المؤسسات والبنوك المالية المسم وح لها بالتدخل في السوق النقدية، البداية الفعلية لهذه السياسة كانت منذ 30 -12 -1990.

كان ذلك بهدف تعزيز من قدرة بنك الج ازئر في تسيير أحسن للسياسة النقدية، هذه العملية الأولى لتدخل بنك الج ازئر كانت لش ارء سندات عامة لأقل من ستة أشهر تبلغ قيمتها 4 ملايين دينار ج ازئري بمعدل متوسط يقدر ب 94.14%.

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان والتعديل غير المباشرة للسيولة البنكية، وتدخل في إطار تنمية تطوير السوق النقدية بتأمين السيولة النسبية للسندات العامة. ولكن تبقى فعالياتها مرتبطة بمدى فعالية وحجم السوق النقدية الج ازئري ة[1].

❖ **معدل الاحتياطي الاجباري** : تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الج ازئر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها

1دهيمي عمر، أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الج ازئر خلال الفترة)1970-2009(، رسالة ماجستير ،2012، ص100.

القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الج ازئر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى28%، الا فيالحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية .

بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الج ازئر منح بنك الج ازئر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك.

وقد رفعت السلطات النقدية معدل الاحتياطي الإجباري منذ سن ة2002، وخاصة سنتي 2008 و2009، ليتواصل الارتفاع خلال السنوات 2010. 2012و2013، وهذا الأمر يعتبر تشديدا منها على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الاجباري بعد سنة 2002 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الج ازئر تحت بند الاحتياطي الاجباري.

وفي سنة 2016 وبسبب الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها، قام بنك الج ازئر بخفض معدلات الاحتياطات الإجبارية م ن12% الى 8%، ثم 4% سنة 2017 بعد ذلك قام بنك الج ازئر برفع معدل الاحتياطي الإجباري ليصل إلى 66.11% سنة 2019.

❖ **الية است رجاع السيولة**: تعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الج ازئر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لأن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع مقابل معدل فائدة على أساس فترة الاستحقاق وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الج ازئر، وما يميز هذه الوسيلة انها أكثر مرونة من معدل الاحتياطي الإجباري حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يسمح لكل بنك بإمكانية

تسيير سيولته. وتظهر مرونة هذه الوسيلة في الحرية التي تمنحها لبنك الج ازئر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التي يرغب في سحبها م ن السوق، والتي لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. ونظ ار لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الج ازئر خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض. وقد رفع بنك الج ازئر بقوة مبالغ استرجاع السيولة

ابت داءا من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة فيالسيولة تفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة له ا[1].

ثانيا: السياسة المالية

بما ان العوامل المسببة للتضخم متعددة وليست نقدية بالكامل يجعل السياسة النقدية وحدها غير كافية لإيجاد الحلول اللازمة لتثبيط هذه الظاهرة، لذلك يتم تطبيق أدوات السياسة المالية لتلبية هذا الغرض ومن بين هذه الأدوات المعتمدة في الج ازئر ما يلي:

- **سياسة الانفاق العام:** شهدت النفقات العامة في الج ازئر ارتفاعا ملحوظا ابان الفترة)1990 -1995(وخاصة خلال سنتي 1991 و1992، حيث بلغت 38.55% و08.98% على التوالي، ثم قدرت معدلات النمو في النفقات العامة ب 44.13% و82.18% و12.34% خلال السنوات 1993،1994و1995 على التوالي ،وابتداء من 1996 وبهدف ترشيد النفقات العامة قامت السلطات الج ازئرية بالحد من عجز الخزينة الذي انتقل من 7.8% م ن الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 الى 4.2% في سنة 1997 ، من خلال تطبيق تشدد في سياسة الأجور اذ هبطت الأجور الحقيقية بأكثر من 30%من سنة 1994 الى 1996 ، وقد لعبت سياسة الأجور الحكومية في القطاع العام دوار أساسيا في هذا الانخفاض، إذ هبط الإنفاق العام على الموظ فين الذي شكل ثلث مجموع النفقات سنة 1993 بمقدار 4.1%من اجمالي الناتج المحلي بحلول سنة 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة ، كما قامت السلطات برفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية، حيث كان الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة مكلفا ومبددا للموارد، فبلغ 4% من اجمالي الناتج المحلي لسنة 1990، الا انه في أوائل 1991 اتخذت السلطات عدة تدابير لخفض عدد بنود الدعم ونطاقها، وفي سنة 1992 انخفضت تكلفة دعم المواد الغذائية في المي ازنية الى 3.2% من اجمالي الناتج المحلي، ومع نهاية 1996 تم استكمال الإلغاء التدريجي لدعم المواد الغذائية. وكان ذلك بسبب م ارقبة الدولة لجميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996 فانخفض معدل الانفاق العام 12.34% سنة 1995 الى 6.4% سنة1996، وانخفضت نسب ة النفقات من الناتج الداخلي الخام من 89.37%سنة 1995 الى 19.28% سنة 1996. لينخفض معدل التضخم من 78.29% الى 68.18% بين سنتي 1995 و1996، كل ذلك في ظل عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع، ثم

1ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص ص118-119.

استمر معدل التضخم في الانخفاض خلال سنتي 1997 و1998 ليبلغ على التوالي 73.5% و95.4%في مقابل انخفاض معدل النفقات العامة خلال السنتين من 36.8% الى 61.3%. وفي سنة 1999ارتفع معدل نمو النفقات ليبلغ 81.9% دون أي تأثير على معدل التضخم الذي استمر في الانخفاض ليصل الى 4.2%، كما ان نفقات التجهيز أيضا انخفضت في الفترة) 1996 -1999(وذلك بسبب السياسة الإنفاقية

الحذرة التي طبقتها الدولة في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي اشترط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة، بينما ارتفعت نفقات التسيير بصورة مستمرة بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية كمنح المجاهدين، تكاليف عمليات التطهير المالي لبعض المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تكاليف عمليات الخوصصة وإعادة جدول الديون الخارجية .

كما سجل أيضا انخفاض متوسط معدل التضخم من25%خلال الفترة) 1990-1994(الى 4.12% خلال الفترة) 1995-1999(، وعليه يمكن القول إن سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة خلال هذه السنوات كانت فعالة في الحد من الضغوط التضخمية، لكن رغم هذا نلاحظ عجز المي ازنية العامة والذي يعتبر أحد أهم أسباب التضخم، ومن أجل مواجه عجز المي ازنية وتخفيض معدلات التضخم يجب التقليل من النفقات العامة وترشيدها، بشرط ألا يكون التقليل من النفقات العامة على حساب نوعية وجودة الخدمات العامة.

منذ سنة 2000 شهدت النفقات العامة ت ازيدا كبي ار خاصة بعد إطلاق ب ارمج الإنعاش والنمو الاقتصادي، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة ست م ارت خلال الفترة منذ سنة 2000 وهو ما يطلق عليه بالسياسة ا لإنفاقية التوسعية، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو، أي أن السياسة الاقتصادية بالج ازئر تدعم الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية، مستعينة بالوفوارت الادخارية المت اركمة منذ سنة 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي، ما سمح للسلطات بالحفاظ على مستويات انفاق عالية نسبيا ، وبعد سنة 2014 انعكس الوضع بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول.

ورغم أنه يفضل أن تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير وذلك لأن تأثيرها دائم على الاقتصاد وتساهم في خلق اقتصاد أكثر كفاءة، إلا أنه في الج ازئر يحدث العكس حيث تشكل نفقات التسيير أكثر من 64% من اجمالي النفقات، ومن أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاعها: ارتفاع أجور الموظفين والعمال، دعم بعض السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى الرفع من قيمة التعويضات الاجتماعية.

لكن ورغم الزيادة في حجم النفقات نلاحظ أن متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة كان منخفضامقارنة بالمرحلة السابق ة[1].

❖ **الإجارءات الضريبية**: تعتبر السياسة الضريبية من السياسة الفعالة للقضاء على الضغوط التضخمية ،وذلك بتقليص معدل الاستهلاك وإيجاد التوازن بين العرض والطلب، للوصول الى هذا الهدف عمدت الحكومة الج ازئرية الى ضبط سياستها الضريبية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لا سيما مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق.[2]

❖ **إجارءات الرقابة على الأجور والأسعار**: تعتبر وسيلة الرقابة على الأجور والأسعار من الإي اردات الواجب إتباعها في حالة وقوع ظاهرة ما تسمى "تضخم التكاليف" وهذا عن طريق التأثير على أهم عنصر محرض على ارتفاع التكاليف، وهو الأجر مع البحث عن العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار من أجل المحافظة والدفاع على القوة الش ارئية للطبقة العامة. [3]

1د اروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الج ازئر 1990 -2004، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة الج ازئر،2006/2005، ص366 -368.

2 بن يخلف كمال، السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الج ازئر)1970 -2005(، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الج ازئر، 2007، ص186.

3 دايمي بلال ،دارسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم حالة الج ازئر)1980-2013(، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،2015، ص95.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى تعاريف مختلفة لظاهرة التضخم حيث أرينا ان هذه الظاهرة هي احدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية للدل النامية منها والمتقدمة أيضا، اذ اختلفت المفاهيم النظرية لتفسير التضخم، حتى اننا سلطنا الضوء من خلال هذه الد ارسة على اهم أسبابه ومظاهره واثاره على الاقتصاد عامة.

وارتأينا الى ان نتناول في د ارستنا مشكل التضخم في الج ازئر، حيث عاجنا نقاط هامة تثري موضوعنا بالمعلومات كأسباب التضخم في الج ازئر واهم الاثار التي تخلفها هذه الظاهرة عل الاقتصاد الج ازئري بشكل خاص، واولينا اهتماما خاصا في نهاية الفصل الى الإج ارءات المتخذة من طرف الحكومة الج ازئرية لمحاربة هذه الظاهرة والحد منها.

الفصل الثالث:

الفصل الثالث: د ارسة قياسية أثر الانفاق العام على التضخم في الج ازئر من 1990الى 2021

المبحث الأول: تحديد نموذج الدارسة

سنحاول من خلال هذه الد ارسة التطبيقية بناء نموذج اقتصادي قياسي لتفسير اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الج ازئر بين الأجلين القريب والبعيد، حيث سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة

Autoregregressive distributed Ieg (ARDL)على سلسة بيانات سنوية من الفترة 1990إلى 2022 كل من الانفاق الحكومي الحقيقي مقدر بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي والذي سنرمز له بالرمز Gو معدل التضخم والذي سنرمز له بالرمز INF ، مصدر هذه البيانات هو قاعدة بيانات البنك العالمي WDI

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة) ARDL(:

انحدار التكامل المشترك وفقا نموذج ARDL:نقوم بإج ارء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجو د علاقة توازنيه في المدى طويل الأجل بين أسعار البترول)PP(والإنفاق الحكومي)G(،وطبيعة علاقة التواز ن بين المتغي ارت في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية حي ث يعد المتغي ارن أنهما متكاملان، أي يسي ارن مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدي ويشترط لوجود التكامل المشترك وجو د متجه تكاملي واح د على الأق ل بين المتغي ارت في اختبارARDLظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعAutoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكو ن المتغي ارت المقدرة لها نفس رتبة التكامل حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test "المطور من قبل Pesaran et Shinعام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p)و نماذج فت ارت الإبطاء الموزع ة Distributed Lag Model.في هذه المنهجية تكو ن السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغي ار ت التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر (Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R, 2001) . [35]

وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بم ازيا عديدة) Narayan P، 2005(: [1]

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بي ن30-80من المشاهدات.

- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة0 أيً i(0)اوًالرتبة1 أيً I(1)أو في حالة الخليط بينهما،" نموذجً ARDLيكون غير فعال فيً حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبةً)2(أيً)2(I

- يطبق نموذج ARDLً إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافيً من فت ارت الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانا ت

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم

يتطلب إج ارء اختبا ارت التكامل المشترك مثل)Engel and Granger «1987»(و)Johansen «1990» and Juselius(و)Johansen «1987»(أن تكون المتغي ارت متكاملة من نفس الدرجة، وفي هذه الحالة لا يمكن إج ارؤها بوجود متغي ارت متكاملة بدرجات مختلفة، لذلك ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع)Auto Regressive Distributed Lag/ARDL(كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغي ارت من نفس رتبة التكامل ولا تتجاوز I(1)، ويتم اختبار التكامل المشترك باستخدام) ARDL(من خلال اختبار الحدود .

ويأخذ النموذج الشكل التالي:

[35] أقصابي شعبا ن وبلعباس رابح ،أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الج ازئر د ارسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDLخلال الفترة 2000-2018، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 11 وص12

$$INF = f(G)$$

INF: تعبر عن التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك الذي عادة ما يستخدم في الأدبيات النظرية)احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.(

G: الانفاق العام وتعتبر من أهم أدوات السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية)احصائيات البنك الدولي.(

1 قصابي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 206

وسنقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL(وفق المعادلة التالية:

$$\Delta INF_{rt} = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta INF_{rt-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \Delta G_{t-i} + \alpha_1 INF_{rt-1} + \alpha_2 G_{t-1} + \varepsilon_t$$

دارسة استقاررية السلسلتين:

لمعرفة طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية وتحديد مدى استق ارريتها، من الضروري القيام بتحليل المنحى ثم إج ارء اختبا ارت جذر الوحدة، وسوف نعتمد في ذلك على إختبار ديكي فولر.

1- تحليل المنحنيات:

لمعرفة طبيعة وخصائص السلسلتين، من الضروري القيام بتحليل منحنييهم ا

الشكل رقم) III-1(: منحنى السلسلتين الخامتي ن

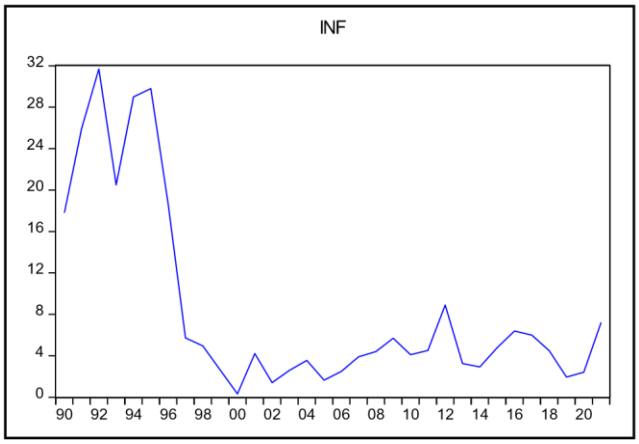

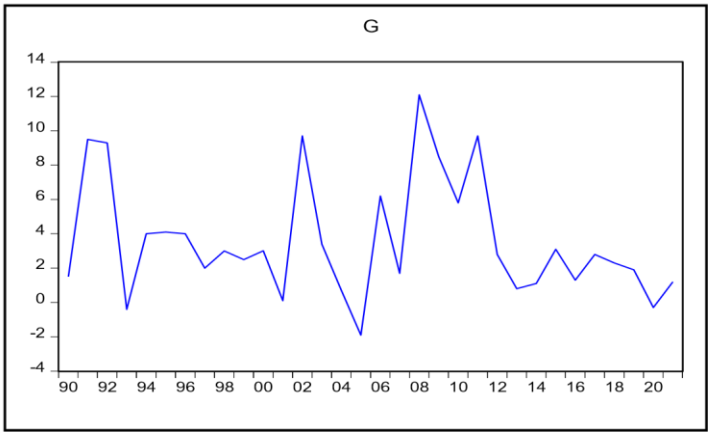

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من خلال منحنى البياني للسلسلتين الزمنيتين انهما غير مستقرتين حيث نلاحظ ان سلسلة التضخم INF لا تمثل اتجاه عام واضح في حين تميز سلسلة الانفاق G على وجود اتجاه عام مت ازيد

1-تحليل منحنى معدل التضخم في الجازئر خلال الفترة1990/ 2022:

نلاحظ من خلال الرسم البياني)الشكل 1(أن معدل التضخم في الج ازئر عرف ارتفاع من سنة 1990الى 1996 وذلك في حدود 28% الى 32 % كأعلى مستوى مسجل له في الج ازئر، وذلك بسبب تحرير الأسعار من جهة والى تطبيق الج ازئر لكل ما جاء في اتفاقية النقد الدولي مع الج ازئري كما ع رف انخفاض له من 1996 في حدود% 28 ليصل إلى، 0% سنة 2000 كأدنى معدل سجل له بالج ازئر ليعود في الارتفاع التدريجي ليصل إلى% 8 سنة 2012 وذلك نتيجة رفع الأجور للعاملين في القطاع الحكومي بأثر رجعي من 2008 ثم يعود في الانخفاض في حدود 1 % سنة 2022.

2-تحليل منحنى الانفاق العام في الجازئر خلال الفترة 2022/1990:

نلاحظ من خلال الرسم البياني)الشكل 2(أن الإنفاق الحكومي في الج ازئر يعرف تطور خلال فترة التسعينات حيث ازد حجم الإنفاق من، 20 500 مليار دج 1990سنة إلى، 961 682 مليار دج سنة 1999ليعرف الإنفاق الحكومي تطوار خلال سنة 2000 حيث قفز قفزة كبيرة ليصل اقصى 90%حد بسبب تحسن الوضعية المالية للج ازئر وارتفاع أسعار المحروقات من 1178 ، 12 مليار دج عام 2000وصولا إلى، 7741 مليار دج سنة 2022.

المطلب الثالث: اختبار جذر الوحدة على السلستين:

يهدف اختبار الوحدة إلى فحص خصائص السلسلتين الزمنيتين والتأكد من إستق اريتهما، وسوف نستخ دم اختبار ديكي فولر الذي يسمح باختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة ،وهذا يدل على عدم استق ارها، مقابل الفرضية البديلة الدالة على استق ارر السلسلة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم) III-1(: نتائج اختبار استقارر السلسلتين الزمنيتي ن

		إختباراديكي فول ر الحد الثاب ت بدونهم ا		اختبار ديكي فولر للفروق الأول ى المتغي ار ت الحد الثابت الحد الثابت الحد الثاب ت بدونهم ا والاتجاه العا م		والاتجاه العا م	
		-	-	-	-	-	-
INF	Tالمحسوبة		1.707842	1.648742	1.484897	5.568183	5.501260 5.504812
		-	-	-	-	-	-
	tالمجدولة)5%(	3.562882	2.960411	1.952066	3.568379	2.963972	1.952473
G	Tالمحسوبة	-4.834068	-4.652913	-2.049518	-	-	-
	tالمجدولة)5%(	-3.562882	-2.960411	-1.952473	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات eviews 10

يتضح لنا من الجدول وعند مستوى المعنوية 5%، عدم استق ارر مستوى متغيرة التضخم (INF)، مقابل استق اررها عند الفرق الأول، بينما تستقر سلسلة الإنفاق عند المستوى (G).

المبحث الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة)ARDL(

بعد د ارسة استق ارررية السلسلتين الزمنيتين توصلنا إلى أن السلسلتين غير متكاملتين من نفس الدرجة، مع عدم ظهور أي سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL(لاختبار التكامل المشترك، حيث يعتبر نموذج ARDL(أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الد ارسة البالغة 32 مشاهدة ممتدة من 1990 إلى 2021.

المطلب الأول: تحديد فتارت الإبطاء المثلى الداخلة في تقدير النموذج:

من خلال البرنامج نقوم باختيار أفضل 20 نموذج مرشح، مع تحديد فترة الإبطاء للمتغرين، ونعتمد في اختبار النماذج على أقل قيم) AIC(المحسوبة لكل نموذج لمغيرتي الإنفاق الحكومي والتضخم، كما يتضح من خلال الشكل:

الشكل رقم)(: فتارت الإبطاء المثلى حسب معيار) AIC(

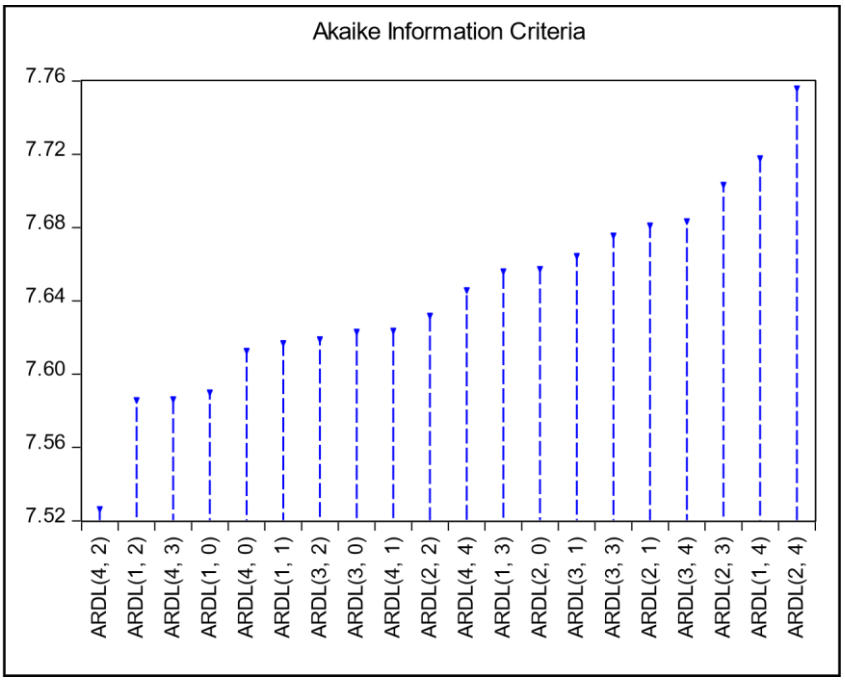

المصدر: مستخرج eviews 10

من خلال الشكل يتضح أن أفضل فترة إبطاء هي)) 4,2(ARDL(وهي أقل قيمة لـ) AIC(من ضمن النماذج المتكونة من المتغيرتين.

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج)اختباارت تحليل البواقي:(

قبل الاعتماد على النموذج)) 4,2(ARDL(في تقدير الآثار الطويلة والقصيرة الأجل، كان لابد من إخضاعه إلى مجموعة من الاختبا ارت للتأكد من جودة أدائه.

2-1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من خضوع النموذج التوزيع الطبيعي من عدمه نستخدم احصائية Jarque-Bera، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل)(: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواق ي

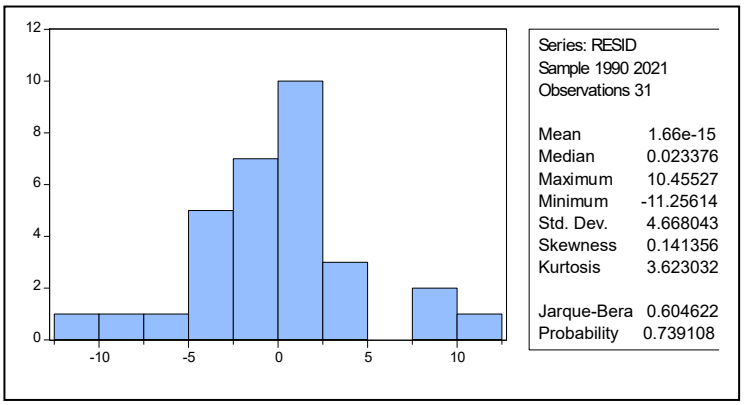

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من إحصائية Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن النتيجة كانت غير معنوية) $\alpha < 0.05$).

2-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي سنعتمد على إختبار) Breusch-Godfrey serial correlation LM test)، حيث نقارن القيمة الاحتمالية لـ 2χ فإذا كانت أكبر من مستوى المعنوية فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية والعكس صحيح، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم)(: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.676073	Prob. F(2,26)	0.5173
Obs*R-squared	1.532476	Prob. Chi-Square(2)	0.4648

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ χ $(0.4648 = {}^{2}prob^{\chi 2}$ أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم، والنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-2- اختبار ثبات تباين للأخطاء:

من بين الافت ارضات التي نعتمد عليها في تقدير الانحدار، هي فرضية ثبات أو تجانس الخطأ، فمن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي حتى تكون تقدي ارت المعلمة متسقة، حيث عدم

تحققها يؤدي إلى تقدي ارت لا تتمتع بالكفاءة. وللكشف عنه نستخدم اختبار (Heteroskedasticity test: Breusch-pagan- Godfrey(الذي يعتمد على استخدام البواقي وفكرة مضاعف Lagrange، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم)(: نتائج اختبار ثبات تباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.520120	Prob. F(7,20)	0.8088
Obs*R-squared	4.312180	Prob. Chi-Square(7)	0.7432
Scaled explained SS	1.799636	Prob. Chi-Square(7)	0.9701

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لـ 2χ أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ.

2-4- اختبار الاستق اررية الهيكلية لمعلمات النموذ ج

للتأكد من استق ارر هيكل النموذج ومتانته وخلوه من أي تغي ارت هيكلية، ومدى انسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، لا بد من استخدام بعض الاختبا ارت المناسبة والمتمثلة في المجموع الت اركمي للبواقي المعاود) CUSUM(والمجموع الت اركمي لمربعات البواقي المعاودة) CUSUM of Squares(، حيث يتحقق الاستق ارر الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني للاختبارين دخل الحدو د الحرجة، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبارين:

الشكل)(: نتائج اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

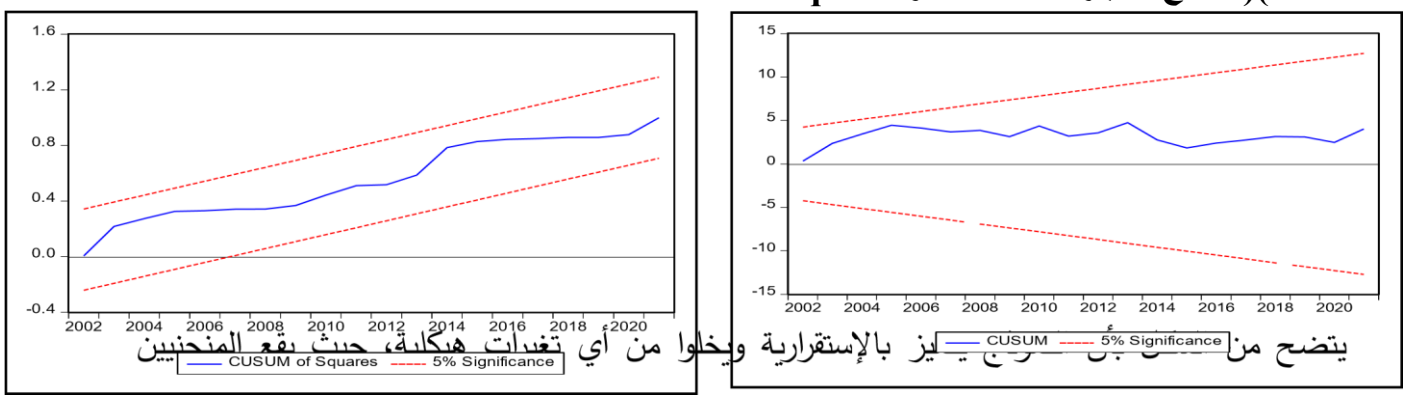

يتضح من [illegible] يز بالإستقرارية وخلوا من أي تغيرات هيكلية، حيث يقع المنحنيين

الممثلين لإحصائية كل من CUSUM وCUSUM of Squares بين الحدين الحرجين، عند مستوى المعنوية 5%.

وبالتالي بعد إخضاع النموذج لكل اختبا ارت الصلاحية، توصلنا إلى أنه يتسم بالمتانة الإحصائية، ويمكن الاعتماد عليه في عملية تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل، ومن تم القدرة على التفسير الجيد للنتائج .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود) Bounds test(:

بهدف إج ارء علاقة التكامل المشترك بين متغيرتي الد ارسة يقدم pesaran and al)2001(نهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغي ارت في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود) Bounds Testing Approach(، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائي ة F المحسوبة مع القيم الحرجة)القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك (التي قدمها Pesaran and al (1002)، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى، فإننا نرفض فرضي ة العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغي ارت الد ارسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة التوازنية في ا لأجل الطويل، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة بين القيم الحرجة للجزء السفلي والعلوي، فلا يوجد أري محدد، ما يدفعنا إلى اعتماد طريقة تكامل مشترك أخرى، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم)(: نتائج تقدير اختبار الحدود" Bound test"

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic		Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	k	5.476153 1	10% 5% 2.5% 1%	3.02 3.62 4.18 4.94	3.51 4.16 4.79 5.58

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن الإحصائية لاختبار الحدود) F stat=5.74(أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية تتجه من الإنفاق إلى التضخم.

المطلب الاربع: تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل:

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق والتضخم، سنقوم بقياس العلاقة الطويلة الأجل باستخدام نموذج ARDL، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم)(: مقدارت معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.001668	0.000265	6.301433	0.0004
C	1.222814	0.246001	4.970768	0.0016

EC = INF - (0.0017*G + 1.222 8)

المصدر: مستخرج eviews 10

يتضح من خلال النتائ ج بأ ن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق والتضخم، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زياد التضخم بـ 0.001%، حيث شهد الاقتصاد الج ازئري انتعاشا خاصة بعد سنة 2003، ما أثر على ارتفاع أسعار البترول وتحقيق الفوائض المالية، ما دفع الج ازئر إلى اعتماد عدة ب ارمج تنموية التي خصصت لها أموال ضخمة أدى إلى الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي خصوصا في قطاع البنية التحتية، أضف إلى ذلك انتهاج الج ازئر سياسة رفع الأجور في السنوات الأخيرة كل هذا أدى إلى ا رتفاع معدلات التضخم.

المطلب الخامس: تقدير معلمات العلاقة في الأجل القصير:

بما أن نتائج اختبار الحدود Bounds test أكدت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرتين، أي وجود علاقة طويلة الأجل، لذا يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ ARDL، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم)(: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخط أ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL (4, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/28/23 Time: 20:37
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-0.146102	0.201643	-0.724556	
D(INF(-))1				0.4771
D(INF(-))2	-0.359389	0.152569	-2.355582	0.0288
D(INF(-))3	-0.307660	0.150451	-2.044924	0.0542
D(G)	0.230984	0.494710	0.466908	0.6456
D(G(-))1	-1.052546	0.458372	-2.296269	0.0326
CointEq(-*)1	-0.539890	0.192863	-2.799344	0.0111

R-squared	0.571519	Mean dependent var	0.075440
Adjusted R-squared	0.474137	S.D. dependent var	12.18839
S.E. of regression	8.838582	Akaike info criterion	7.383539
Sum squared resid	1718.652	Schwarz criterion	7.669012
Log likelihood	-97.36955	Hannan-Quinn criter.	7.470811
Durbin-Watson stat	2.077744		

المصدر: مستخرج eviews 10

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة) $\mathrm{CointEq} = -0.53$(، ومعنوية) $prob = 0.0111 > 0.05$(، مما يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرتي الد ارسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأي تغير قصير الأجل في الإنفاق لا بد أن يؤثر على النموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل حوالي 53%، كما يتبين أن سلوك النفقات العامة يستغرق حوالي 9.1 سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وكما يظهر من النتائج أن 53% من انح ارف النفقات العامة عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل سنة .

كما يتضح من خلال النتائج أن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية وغير معنوية إحصائيا مع التضخم عند مستوى معنوية 5% في المدى القصير، لكن سرعان ما تصبح علاقة سالبة ومعنوية في الفرق الأول، وترجع هذه العلاقة العكسية إلى كون الإنفاق يؤدي إلى رفع الطلب العام والحد من التضخم مما يخلق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في المدى القصير.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

لقد أصبح من المألوف في الوقت ال ارهن أن ننظر إلى تطور اقتصادات المجتمعات على أنه عملية تحول مستمرة، ويرتبط هذا التحول بمدى فعالية وقدرت السياسات والمؤش ارت الاقتصادية الكلية ،التي بدورها تعطينا صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية لبلد ما، لذا تطرقنا من خلال د ارستنا هذه الى معالجة موضوع اثر الانفاق العام على التضخم في الج ازئر خلال الفترة) 1990 -2021(، بحيث تناولنا

في الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للانفاق العام، وذلك بهدف الوصول الى نتائج نستطيع من خلالها فهم محددات هذه الظاهرة واهم مسبباتها والاثار الاقتصادية الناجمة عنها ، وكذا ظاهرة الانفاق الحكومي في الج ازئر حيث توصلنا الى ان:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق مصلحة عامة، وقد تبنى النفقا ت العامة على قواعد أساسية لا يمكن القيام بالإنفاق بدونها من بينها قاعدة المنفع ة وقاعدة الاقتصاد في النفقة وقد تعددت تقسيمات النفقات العامة، لعل أبرزها التقسيمات الاقتصادية وال وظي فية.

- تتعدد النظريات المفسرة لظاهرة زيادة النفقات العامة مع زيادة حجم الدخل الوطني، فهناك نظرية "فانجر" والنماذج البديلة له، حيث هناك أسباب ظاهرية أدت إلى زيادة النفقات العامة، تتمثل في تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية، زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها، كما أن هناك أسباب فعلية لهذه الظاهرة تتمثل في أسبا ب اقتصادية واجتماعية وعسكرية ومالية.

- تتكون النفقات العامة في الج ازئر من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فنفقات التسيير هي النفقات العمومية لإشباع الحاجات العامة بصورة طبيعية، التي تعنى بالتسيير العادي لشؤون الدولة، وبالتالي فه ذه النفقات التي يترتب عليها زيادة في أرسمال الاجتماعي أو زيادة في أرسمال الانتاجي للهيئات العمومية، أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات المتعلقة بتجهيز مختلف القطاعات بوسائل ا لانتاج الضرورية قصدزيادة الانتاج الوطني وتحسين تجهي ازت الجماعات المحلية، وتتكون هذه النفقات من الاستثما ارت فيالمنشآت الاساسية الوطنية، إضافة إلى اعانات التجهيز الممنوحة لبعض المؤسسات العمومية .

-بعد الصعوبات الاقتصادي ة التي عاشتها الج ازئر خلا ل فترة التسعينات والتي أثرت كثي ار على التوازنات الاقتصادية للبلاد، سمح الانف ارج المالي مع بداية الالفية الجديدة نتيجة ارتفاع حصيلة صاد ارت البلاد من المحروقات وارتفاع احتياطات الصرف، ما دعا الج ازئر للتحول في سياستها الاقتصادية بتطبيق سياسة جديدة ترتكز بالأساس على دعم الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤش ارت كانت توحي باستم ارر ت ازيد سعر النفط الج ازئري على الأقل في المدى المتوسط، وكانت النتيجة تبني الج ازئر سياسة مالية توسعية من خلال اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي)2004-2001(الذي رصت له الج ازئر مي ازنية أولية تقدر بـ 525 مليار دينار ج ازئر ي، ما يعادل 7.7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو)2005 -2009(المرصود له 8705 مليار دينار

ج ازئر ي ما يعادل 114 مليار دولار، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي)2010-2014(الذي يهدف الى استكمال مشاريع كبرى بمبلغ 9700 مليار دينار، إضافة الى ا طلاق مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دينار.

اما في الفصل الثاني فتطرقنا الى الإطار النظري والتفسيري الاقتصادي لظاهرة التضخم وذلك بهدف الوصول الى نتائج نستطيع من خلالها فهم محددات هذه الظاهرة واهم مسبباتها والاثار الاقتصادية الناجمة عنها، وكذا ظاهرة التضخم في الج ازئر حيث توصلنا الى ان:

-التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن تلك الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود ا)لإنفاق النقدي(، ويمكن تعريف التضخم أيضا أنه حركة صعودية مستمرة في الأسعار، ناتجة عن فائض الطلب ال ازئد عن قدرة العرض ،بالإضافة إلى ما سبق يأخذ بعضالاقتصاديي ن بنظرية الدخل والانفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، فيعرفون التضخم على أنه زيادةالانفاق النقدي والدخل، واعتبر البعض الآخر أن التضخم حالة من عدم التوازن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعا ر

-يمتاز التضخم بتعدد أنواعه، إلا أن الخاصية المشتركة في جميع هذه الأنواع هو عدم قدرة وحدة النقد عن أداء وظائفها التي وجدت من أجلها على أكمل وجه، حيث يمكن التفريق بين التضخم الطليق والتضخم المكبوت من حيث اش ارف الدولة على جهاز الأسعار، أما على أساس حدة الضغط التضخمي فيمكن التمييز بين التضخم ال ازحف والتضخم الجامح، أما من حيث معيار تعدد القطاعات الاقتصادي ة فنفرق بين التضخم في سوق السلع والتضخم في أسواق عوامل الإنتاج .

-إن الاقتصاديين اختلفوا حول أسباب التضخم، فهناك التضخم الناشئ عن فائض الطلب، وهو التضخم الذي يحدث عندما يكون الطلب الكلي في كل من سوق السلع والخدما ت وسوق عوامل الانتاج أكبر من العرض الكلي في هذه الأسواق، يرجع هذا التفسير إلى الاقتصادي كينز، وهناك التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة، وهو التضخم الذي يرجع الى ارتفاع في نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك أي تغير في الطلب، أما التضخم في البلدان النامية فيرجعه المحللون الاقتصاديو ن إلى مشاكل هيكلية تعرفها هذه الدول منذ فترة زمنية طويلة.

-يترك التضخم آثار عدة على جميع النواحي الاقتصا دية للدولة، وأحيانا يصبح ظاهرة دولية ينتشر عبر الحدود السياسية للدول، وهناك العديد من السياسات التي قد تتخذها الدولة للحد من ظاهرة التضخم، تأتي في مقدمتها السياسة النقدية والسياسة المالية، إضافة إلى الرقابة التي تتخذها الدولة على الأجو ر والأسعار.

اما في الفصل الثالث فقمنا بالد ارسة قياسية لأثر الانفاق العام على التضخم في الج ازئر خلال الفترة)1990-2021(وقد حددنا النموذج القياسي الذي يناسب د ارستنا والذي تمثل في نموذج الARDLحيث توصلنا الى النتائج التالية:

-أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة توازنيه تتجه من الانفاق العام الى التضخم.

- هناك علاقة موجبة ومعنوية بين الانفاق والتضخم في الاجل الطويل حيث أدى ارتفاع أسعار البترول الى اعتماد عدة ب ارمج تنموية أدت الى الاختلال بين العرض والطلب ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم

- في المدى القصير هناك علاقة سالبة ومعنوية في الفرق الأول وترجع هذه العلاقة العكسية الى كون الانفاق العام يؤدي الى رفع الطلب العام والحد من التضخم مما يخلق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.

-وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والتضخم، وطبعا هذا يطابق النظريات الاقتصادية، من بينها نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب، طبقا لهذه النظرية فان التضخم يحصل نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع والخدمات ففي حالة التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الاقت ارحا ت:

*ترشيد ا لإنفاق الحكومي واخضاعه للجدوى الاقتصادية؛

*التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود ال ازئدة عن سوق السلع والخدما ت؛

* اتخاذ إج ارءات تتعلق بمعالجة بالأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم ؛

* العمل على إب ارز دور الإنفاق الحكومي على التضخم وذلك بعدم حصره في مفه وم ومجال واح د؛

أفاق الد ارسة:

* التوسع في الد ارسة من خلال إضافة متغي ارت اقتصادية أخرى لها أثر على التضخم كمعدل الفائدة والناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية .....الخ.

*التوسع في الدارسة من خلال إثبات أثر نفقات التجهيز ونفقات التسيير على التضخم.

* د ارسة واثبات علاقة التوسع في الإنفاق العام التضخم بغض النظر عن السياسات المتبعة من البلد محل الد ارسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمارجع

1-قائمة الكت ب

- سليمان أحمد اللوزي، علي محمد خليل ،**المالية الحكومية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عما ن.
-احمد عبد السميع علام ،**المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية.
-اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية)التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي(، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزي ع.
-أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن ،2008.
-جمال خريس، ايمن أبو خضير، عماد خصلونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ،2002.
-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد)التحليل الكلي(، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2006.
-حسين بن سالم جابر الزبيدي ،**التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
-سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن ،2014.
-سنوسي علي، بن البار محمد، أثر الانفاق العام على التضخم النقدي، مجلة الحقيقة، العدد 37، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر ،2016.
-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
-عادل احمد حشيش ،**اساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،2007.
-عادل فليح العلي ،**مالية الدولة**، دار زهران للطبع والتوزيع، عمان ،2008.
-عبد المجيد قدي ،**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005.
-عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصاريف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004، الأرد ن.
-عل ى زغدود ،**المالية العامة**ّ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
-عمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
-غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2006. -
فتحي أحمد ذياب عواد ،**اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
-فليح حسين خلف ،**المالية العامة**، عالم الكتاب الحدي ث-جدار للكتاب العالمي، الأردن ،2008.

-محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان.
-محمد عباس محرز ي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
-محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان ،2002.
-محمد مروان السمان، محمد طافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي)الجزئي والكلي(، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار السيرة لنشر، الأردن،2007.
-مروان عطوان، مقاييس اقتصادية)النظريات النقدية(، الطبعة الأولى، دار البحث للطباعة والنشر، 1989.
-وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد)الأسباب والحلول(، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2011.

2-ألطروحات والرسائل الجامعي ة

- برحومة سارة، أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر، أطروحة شهادة دكتوراه،2019/ 2022.
- جمال يرقي ،**اساسيات في المالية الحكومية واشكالية العجز في ميزانية البلدية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2002.
- حميد عزري ،**أثر النفقات العامة على التضخم**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة ،2020.
- درواسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر،2005.
- مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2019.
-ابرير محمد، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008.
-ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر الفترة) 1980_2018(، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، 2018_2019.
-أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر الفترة) 2000-2009(، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائ ر3، 2011.
-السعيد هتمات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذجARCH في الفترة

)1990-2020(، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2021، ص44.

-ايمان بن رزوق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2021.

-بكري أحلام، احمد سلمى، أثر التوسع في الانفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة)2000-2016(، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،2019.

-بن يخلف كمال، السياسة النقدية المالية ومشكلة التضخم حالة الجزائر)1970-2005(، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

-بن يوسف نوه، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر الفترة)1970-2012(، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،2016.

-حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم)حالة الجزائر 1990/2017(، أ طروحة دكتوراه، جامعة - محمد خيضر، بسكرة ،2020.

-دايمي بلال، دارسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم حالة الجزائر)1980-2013(، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015.

-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006/2005.

-دهيمي عمر، أثر تغير أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة) 1970 -2009(، رسالة ماجستير ،2012.

-شيخة سقيان، مشاكل التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2008، ص 118.

-عدة أسماء ،**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2016، ص 35 – 36.

-عرابي محمد ،**أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020، ص 111 – ص112.

-عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ـدراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ام البواقي، 2014، ص89.

-قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم ا لإنفاق الحكومي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف ،2021، ص 153 - ص154.

-مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس م ستغانم، 2018، ص 79.

3-التقارير:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، لسنة 2004
- القانون رقم 87-17 المؤرخ في جويلية 1984المتعلق بقوانين المالية، المادة 23
- قانون رقم 10-14 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30ديسمبر سنة 2014 يتضمن قانون المالية، لسنة 2015، المادة 121.
- عبد المجيد بوزيد، برنامج الاستثمار العمومي 10102014/الدولة تقرر مقومات الاقتصاد الجزائري http://www.djazairess.com/alfadjr/159869 2022 /02/14 توقيت 12:45
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24ما ي 2010، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2014/2010 (

4-الملتقيات والمجلات:

- نصر حميدات، عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة)2001 -2017(، مجلة المالية والأسواق، العد د09، 2018، ص199.
- مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي)حالة الجزائر(، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ورقلة، ص81.
- سنوسًي علًي، بن البار امحمد، أثر عرض النقود على التضخم فيً الجزائر خلال الفترة)1986-2014(، **مجلة كلةٌ العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 16، جامعة المسٌيلة، 2016، ص303.
- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية "المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة ،2005، ص301
- كريم سالم حسين الغالبي، نزار كاظم الخيكاني، الانفاق الحكومي واختبر قانون فانجر، تحليل قياسي، مجلة جامعة نوروز، العد د3، العراق 2013، ص. 167
- بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03/ 2017، ص119

- بن عيسى كمال الدين ،**أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر الفترة الممتدة من 2001 الى 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013، ص 09.
- دحماني محمد ادريش، ناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، **مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص05.
- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 91.
-أقصابي شعبان وبلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي ف ي الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDLخلال الفترة 2000-2018، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ص 11 و ص12